مؤتمر الهيئة يبحث دور الأسواق المالية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والسعادة

أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد الخامس عشر | شوال 1438 - يوليو 2017

«الأوراق المالية» تفوز باثنتين من جوائز الشيخ محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز

ملف التوعية الاستثمارية 28 إلى 39

قرار بشأن اعتماد الدليل الإرشادي لبرنامج تصنيف شركات الخدمات المالية

تنسيق بين «الأوراق المالية» و«الإمارات للتصنيف» لإصدار شهادات مطابقة

«إصدار نظام صندوق رأس المال المخاطر» 10

اعتراف أوروبي بشركات المقاصة المركزية في الامارات 25

79 شركة توزع 32.48 مليار درهم عن العام 2016 40

لنتواصل بلا حدود
في أي وقت وفي أي مكان

الآن.. وبعد أن أصبحت خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع بمتناول يدك أينما كنت وفي أي وقت شئت على أي من أجهزة بلاك بيري وآي باد وآي فون وأندرويد وويندوز، فقد أصبح بإمكانك الاطلاع على قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعميمات والقرارات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزة محرك البحث المتوفرة بكل من اللغتين العربية والإنجليزية.

http://www.sca.gov.ae/apps

www.sca.gov.ae

المحتويات

«الأوراق المالية والسلع» تفوز باثنتين من جوائز الشيخ محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز 2

الإمارات تستضيف وتنظم اجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو» 4

تكريم 40 وسيطاً ومحللاً مالياً اجتازوا اختبارات برنامج الترخيص المهني 12

«الأوراق المالية» تنظم مؤتمر الأسواق المالية ودورها في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والسعادة 17

توقيع مذكرة تفاهم بين «الأوراق المالية» ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين 24

ملف التوعية

- صندوق رأس المال المُخاطر.. الفكرة والانطلاقة والنتائج المتوقعة
- الجمعيات العمومية.. السلطة العليا والسيادة للمساهمين
- التحول إلى مساهمات عامة.. نقطة تحول في مسار الشركات
- أنواع البيع على المكشوف في ندوة بسوق أبوظبي
- «الأوراق المالية» تعرّف المستثمرين بآليات السوق

28 إلى 39

غلاف العدد

الطبعة الأولى

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة ISO 9001:2008 certified

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يسلم معالي سلطان المنصوري وسعادة عبيد الزعابي الجائزة

ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي

«الأوراق المالية والسلع» تفوز باثنتين من جوائز الشيخ محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز عن فئة الجهة الاتحادية الرائدة والفئة الفرعية «الحوكمة الإدارية والمالية»

كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) هيئة الأوراق المالية والسلع لفوزها بجائزتين من جوائز "جائزة الشيخ محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز، ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي".

وقد صعدت الهيئة لمنصة التتويج -في الحفل الذي أقيم في قصر الإمارات بأبوظبي- مرتين؛ حيث سلم سموه الجائزة لمعالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة وسعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة.

وفازت الهيئة بالجائزة في كل من الفئتين التاليتين:

- الفئة الرئيسية – الجهة الاتحادية الرائدة-أقل من 500 موظف.
- الفئة الفرعية- الحوكمة الإدارية والمالية.

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، أن فوز الهيئة بجائزتي الشيخ محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز عن فئة الجهة الاتحادية الرائدة، والفئة الفرعية (الحوكمة الإدارية والمالية) -ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي التي تعد أرفع جائزة للتميز المؤسسي على مستوى الجهات الحكومية الاتحادية- يبين أن الهيئة لم تدخر وسعاً في تبني الاستراتيجيات العلمية والخطط المدروسة والاستعانة بالأساليب الإدارية المتقدمة للارتقاء بأدائها إلى مستويات قياسية.

وأضاف معالي المنصوري: "ندرك أن الفوز بالجائزة هو تكريم وتشريف في الوقت نفسه، بما ينطوي عليه من دلالات مهمة تتجاوز كثيراً في

معناها مجرد التعبير عن الاحتفاء والتفوق، ويُرَسِّخ قيم العطاء والعمل بروح الفريق وفق منهج علمي وتخطيط مدروس".

وتابع: "لا يسعني في هذا المقام إلا أن اتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان للقيادة الحكيمة للدولة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) للعطاء اللامحدود والدعم المتواصل لمؤسسات القطاع المالي والاقتصادي بالدولة، والذي كان له أكبر الأثر في هذا التكريم فضلاً عن ارتقاء دولة الإمارات على كافة المؤشرات الاقتصادية الدولية وتعزيز مكانتها الرائدة على كافة المستويات.

وأضاف: "أثمّن غالياً هذا التكريم وأفخر به كثيراً؛ فالنجاح في الحصول على الجائزتين يعبر عن جدارة وصواب السياسات والأساليب الإدارية التي تتبعها الهيئة للوصول إلى تحقيق مستهدفات الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، والقياس الدقيق، لمؤشرات الأداء، وخطط التنمية البشرية التي تم اعتمادها للارتقاء بأداء الموارد البشرية ذات المهارات العالية وتطويرها بما يواكب تحديات المستقبل، والتتويج على منصات التكريم كذلك هو ثمرة مبادرات متتالية اتخذتها الهيئة تقوم على الابداع وتشجيع الأفكار المستحدثة وتوظيف تقنية المعلومات وأتمتة خدماتها وفق معايير الحكومة الذكية، بما يتفق مع رؤيتها ورسالتها والأهداف المحددة في خطتها الاستراتيجية".

بدوره، ثمن سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة فوز الهيئة بجائزتي الفئة الرئيسة (الجهة الاتحادية الرائدة) والفئة الفرعية (الحوكمة الإدارية والمالية) في إطار جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز (الدورة الرابعة) ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز يعكس جهود الهيئة لترسيخ ثقافة التنافسية والريادة من خلال التنمية المتواصلة لمواردها البشرية، وترسيخ سياسة العمل بروح الفريق، وتعزيز خطط الابتكار والإبداع لدى كادر العمل فيها، بما يتفق مع رؤيتها ورسالتها والأهداف المحددة بخطتها الاستراتيجية في إطار رؤية الإمارات 2021 ومستهدفات الأجندة الوطنية.

ونوه سعادته إلى أن إحراز الجائزتين دليل على حرص الهيئة على المضي قدماً في مسيرة التميز ترجمة للرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يسلم سعادة عبيد الزعابي وسعادة محمد الحضري الجائزة

د. عبيد الزعابي: الفوز بالجائزتين انعكاس لجهود الهيئة في ترسيخ ثقافة التنافسية والريادة ترجمة للرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة للدولة

الله)، والتي تتمثل بتمكين القطاع الحكومي بالدولة من التطوير في أنظمته وأدائه وخدماته وتحقيق التفوق في نتائجه.

وأكد أن الفوز بهذه الجائزة لم يكن ليتم لولا الدعم المتواصل والمتابعة الحثيثة من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة.

> **ارتقاء المؤسسات المالية موقع الصدارة على كافة المؤشرات الدولية انعكاس لدعم القيادة الحكيمة للدولة**

وقال إن الهيئة بهذا الفوز تكتب صفحة جديدة في سجل ريادتها، وتسجل منعطفاً لافتاً في مسيرة إنجازاتها، وهو ما يؤكد نجاحها في ترسيخ مكانتها ضمن قائمة الجهات الحكومية المتميزة، كما أن التتويج بالجائزتين يظهر حرص الهيئة على تطبيق خططها الاستراتيجية بشكل منهجي وعلمي، وفقا لأرقى معايير التميُّز، بما يضمن مساهمتها بشكل فاعل في دعم وتيسير الارتقاء بالعمل الحكومي والاقتصادي، من خلال وضع مقاييس ترسي أسس ومعايير الجودة وفق أرقى الممارسات الدولية، وتحقيق مستوى رضا عالٍ من جانب شركائها والمتعاملين معها.

وأوضح أن الهيئة تولي موضوع التميز المؤسسي والحوكمة الإدارية والمالية وتوفير البيئة المحفزة درجة كبيرة من الأهمية، بالنظر لدورهم في تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالمكانة التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات.

معالي سلطان المنصوري خلال ترؤسه اجتماع مجلس الإدارة

للمرة الأولى في المنطقة

الإمارات تستضيف وتنظم اجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو» 2020

تستضيف دولة الامارات العربية المتحدة وتنظم اجتماع المؤتمر السنوي لاجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" 2020، لتكون بذلك الامارات هي الدولة الاولى في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيف اجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وذلك تقديراً للمكانة الرائدة التي تحظى بها القيادة الحكيمة للدولة وللصدارة التي تتبوأها دولة الإمارات على كافة المؤشرات العالمية.

ورحب مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بقرار المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بتأييد طلب هيئة الأوراق المالية والسلع باستضافة وتنظيم الاجتماع، كما أشاد بجهود الهيئة التي توجت بالموافقة على انعقاد اجتماع "أيوسكو" الخامس والأربعين للمنظمة بالدولة، بما يعنيه ذلك من ثقة بالجهة التنظيمية والأسواق المالية بالدولة وما يستتبعه ذلك من إلقاء المزيد من الضوء على السوق المالي بالدولة بما يسهم في زيادة جذب اهتمام المستثمرين وتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي.

ويتوقع أن يحضر المؤتمر 4000 شخص من مختلف دول العالم، حيث يبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة "أيوسكو" نحو 220 عضواً يضمون هيئات رقابية وتنظيمية للأسواق المالية ومنظمات اقتصادية كبرى من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي.. إضافة إلى عدد من الأعضاء المنتسبين من بينهم بورصات وأسواق مالية عالمية واتحادات ومناطق اقتصادية حرة، فضلاً عن أن الحدث يتضمن اجتماعاً للجنة الرئاسية واللجان المتخصصة واللجان الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤتمر يتضمن ورش عمل وجلسات نقاشية وحوارية يحضرها، إضافة إلى الأعضاء كافة المختصون والمهتمون من داخل الدولة وخارجها.

تطوير سوق رأس المال الإسلامي

قامت إدارة الهيئة بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، بإعداد استراتيجية لتطوير سوق رأس المال الإسلامي.

واطلع المجلس على الخطة التي تم إعدادها بهذا الخصوص ووافق عليها، وتنصب على:

ملخص تنفيذي بشأن استراتيجية لتطوير سوق رأس المال الإسلامي.

وتتضمن الاستراتيجية- التي تم إعدادها بالتعاون

اعتماد نظام الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع خلال اجتماعه السابع عشر (من الدورة الخامسة للمجلس)، والذي عقد في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس، سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة، النظام الخاص بقواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة.

وتنفيذاً للقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية، والذي أسند للهيئة صلاحية تنظيم الضوابط والإجراءات المتعلقة بقواعد الاستحواذ والاندماج للشركات المساهمة العامة، قامت إدارة الهيئة بإعداد مشروع نظام يتضمن تنظيم تلك الإجراءات والضوابط استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية في الأسواق المالية المتطورة. وعرضت الهيئة النظام على كبرى الشركات والبنوك الذين يمثلون الركيزة الأساسية لتنفيذ أحكام النظام المزمع إصداره، فضلاً عن نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة، وذلك بهدف استطلاع آراء ومرئيات الجهات ذات العلاقة وكافة المهتمين والوقوف على مقترحاتهم، وقد تمت دراسة جميع الملاحظات التي وردت في هذا الشأن وأخذ المناسب منها.

استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي

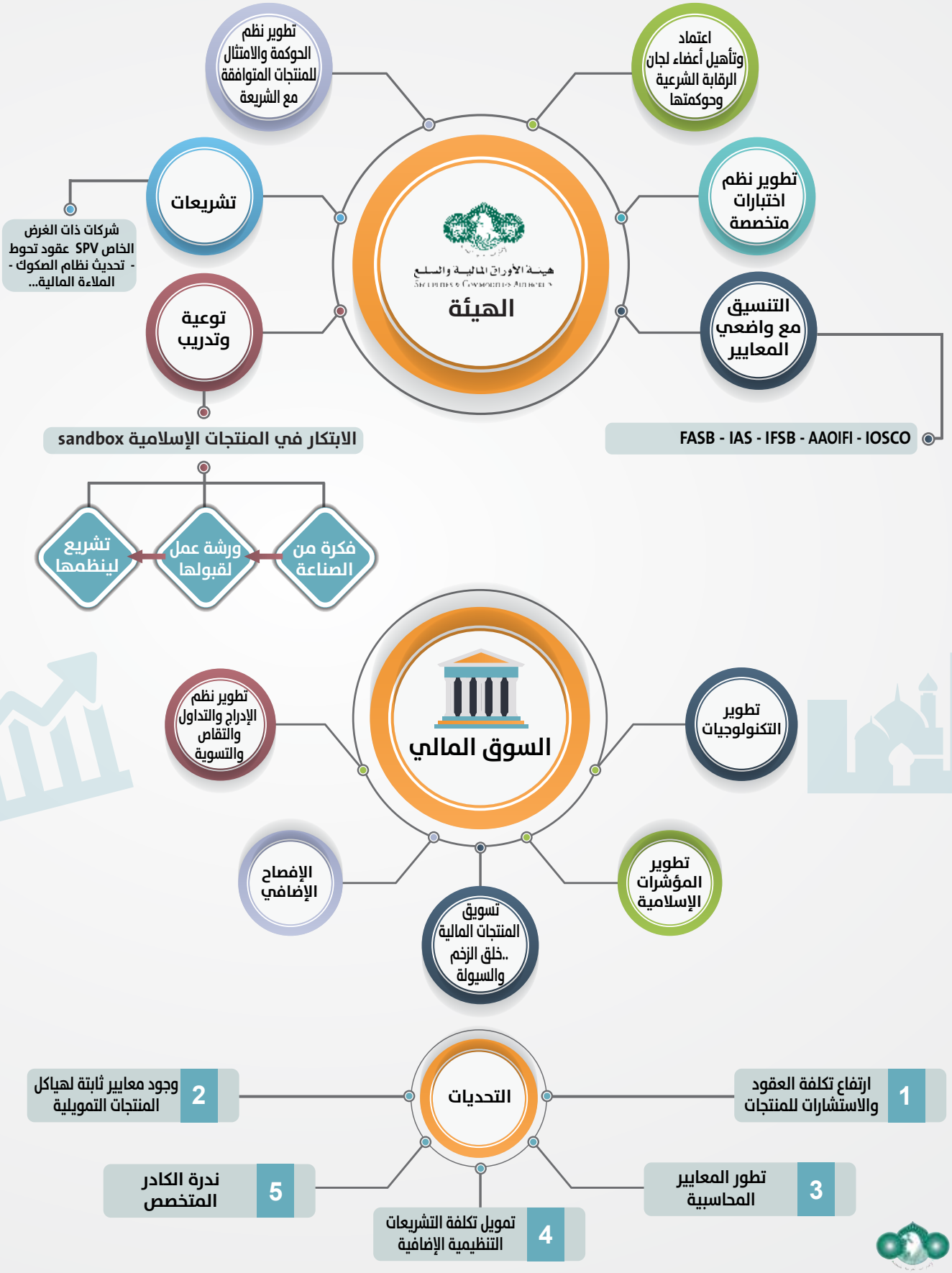

مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي-: تحديات تطور سوق رأس المال الإسلامي، والإطار العام لبناء استراتيجية تطوير السوق المالي الإسلامي، والمتطلبات التفصيلية لتطوير السوق المالي الإسلامي، وملحق أول التشريعات المطلوبة والجدول الزمني والميزانية المقترحة لتنفيذها، وملحق ثاني يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية الدولية وأهدافها، وملحق ثالث وأخير عن الإفصاح الإضافي للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

نتائج تقييم خبراء (SEC) للهيئة

ناقش المجلس نتائج المراجعة والتقييم الذي أجراه خبراء هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لأداء الهيئة وإنجازاتها وخطة عمل الهيئة لتنفيذ التوصيات، واعتمد مجلس الإدارة التوصيات الموضوعة وكلف اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذها.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد قامت بإجراء اتصالات ومحادثات مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)؛ حيث تم الاتفاق معهم على إجراء مراجعة لإجراءات ومخطط عمل لكل من إدارة الرقابة وإدارة التنفيذ والمتابعة من قبلهم، وقد حضر فريق من خبراء الهيئة الأمريكية في شهر مارس 2017 وقاموا بإجراء المراجعة المطلوبة للإدارتين. كما قامت اللجنة الفنية بالهيئة تالياً بدراسة التقييم المشار إليه والتوصيات الصادرة عنه، واعتمدت إدارة الهيئة خطة العمل لتنفيذ تلك التوصيات.

كما استعرض مجلس الإدارة تقرير تحليل الأداء المالي للشركات المحلية المدرجة وكذلك شركات الوساطة المالية عن العام 2016، وتقريراً أخر يستعرض توزيعات أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة للعام 2017 سواء كانت توزيعات نقدية أو أسهم منحة. ووافق المجلس على إجراء تعديلات على نص المادة (30) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (11/ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة، وهي المادة التي تنظم آلية إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركات المساهمة العامة بتملك أسهمها، وقد تضمنت التعديلات الجديدة مجموعة من الأحكام بهدف تعزيز قدرة الشركات المساهمة العامة على إصدار مثل هذه البرامج وفق ضوابط محددة تكفل سلامة التعاملات في أسواق المال وحفظ حقوق موظفي الشركات المستحقين لهذه البرامج. ويؤمن التعديل المقترح إطار تنظيمي واضح ومحدد بشأن القواعد والأحكام الرئيسية التي يتعين على برامج تحفيز الموظفين الالتزام بها كحد أدنى بهدف التطبيق السليم لهذا البرنامج، وذلك من خلال قيام الهيئة بتحديد الجوانب الأساسية .

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد قراراً بشأن نشر ضوابط التحذيرات

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع قراراً بشأن ضوابط نشر التحذيرات، وذلك خلال اجتماعه الرابع عشر (من الدورة الخامسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة.

ويتضمن القرار 7 مواد، ووفق المادة (1) من القرار يجوز للهيئة نشر اسم الشخص -طبيعي أو اعتباري / محلي أو أجنبي- الذي يمارس أعمال غير سليمة أو غير مشروعة كالغش أو الخداع أو الاحتيال والمرتبطة بأسوق رأس المال من خلال مزاولة أنشطة مالية، أو مهن فنية، أو تقديم خدمات مالية خاضعة لرقابة الهيئة دون الحصول على ترخيص أو اعتماد أو موافقة لمزاولة النشاط أو تقديم الخدمة أو المهنة، وذلك لأغراض تحذير الجمهور من هذه الأفعال.

وبمقتضى المادة (2) يكون للهيئة اتخاذ أي من الإجراءات التالية حال اكتشاف الممارسة المشار إليها في المادة (1) والتحقق منها:

1 - نشر التحذير للجمهور من خلال الموقع الالكتروني للهيئة أو أي وسيلة اخرى تراها الهيئة مناسبة.

2 - الإحالة إلى الجهة المعنية أو النيابة العامة حسب الاحوال والاختصاص.

أما المادة (3) فتنص على أن للهيئة عند نشر التحذير تضمينه اسم الشخص (طبيعي أو اعتباري)، ومركزه الوظيفي، والعنوان، مع طبيعة الممارسة غير المشروعة أو غير السليمة التي تم ممارستها وأي معلومات أخرى تراها ضرورية. وحسب المادة (4) من القرار تكون صلاحية نشر التحذير للرئيس التنفيذي وفقاً لأحكام هذا القرار وبالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة حال كان النشر متعلقاً بشخص مرخص أو معتمد أو موافق عليه من جهة أخرى محلية داخل الدولة.

أما المادة (5) فتجيز الغاء التحذير المنشور إذا ثبت للهيئة زوال أسبابه. كما يجوز للهيئة وفق المادة (6) عدم النشر في الحالات التي تقدرها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

كما استعرض المجلس تقريراً عن سير برنامج الرقابة المالية لقيادات المستقبل وأثنى على الجهود المبذولة فيه، واطلع على تقرير تفصيلي بشأن حصول الهيئة على جائزتين من فئات جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز (الدورة الرابعة)، وأكد المجلس على أهمية مواصلة العمل بنفس الروح والتصميم من أجل تعزيز حصيلة الهيئة من الجوائز في السنوات المقبلة والبقاء دائما في مراكز الصدارة والتتويج.

إجراءات تنظيم الشركات ذات الغرض الخاص

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، بعد الاطلاع على ملخص تنفيذي بشأن الشركة ذات الغرض الخاص، على الشروع في تطبيق مقترح الشركات ذات الغرض الخاص، والبدء في التنسيق مع وزارة الاقتصاد لبدء الإجراءات العملية لتطبيق مقترح الهيئة بهذا الخصوص، والحصول على الموافقات اللازمة لبدء تنظيم متطلبات تأسيسها وعملها وإجراءاتها من قبل الهيئة. ووافق المجلس على تطبيق آلية البيع على المكشوف لسوق دبي المالي، كما أقر المجلس عدداً من الحوافز المقترحة لتوطين وظائف قطاع رأس المال، وتمكين المواطنين في هذا القطاع. واستعرض المجلس تقريراً عن التحليل المالي للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة والقطاعات في سوق الإمارات للأوراق المالية. وكان مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع قد عقد اجتماعه السادس عشر (من الدورة الخامسة للمجلس) في فرع الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة.

«الهيئة» تلقي كلمة المتحدث الرئيس في مؤتمر «يورومني الإمارات - الشارقة 2017»

ألقى د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة كلمة المتحدث الرئيس في اليوم الثاني من مؤتمر «يورومني الإمارات – الشارقة 2017» الذي عقد مؤخرا في الشارقة، وذلك بمشاركة 35 متحدثاً من صانعي السياسات الاقتصادية والاستراتيجيين المتخصصين في قطاعات التمويل والاستثمار والتشريعات المالية، ومديري محافظ الاستثمار من القطاعين العام والخاص من الإمارات، وعدد من دول العالم، وبحضور أكثر من 350 متخصصاً في الاقتصاد والاستراتيجية والابتكار. وعقد مؤتمر «يورومني الإمارات: الشارقة 2017» برعاية سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، ولي العهد نائب حاكم الشارقة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، وبحضور الشيخ خالد بن عصام القاسمي، رئيس دائرة الطيران المدني في الشارقة، وبتنظيم من مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر (استثمر في الشارقة)، بالتعاون مع مؤسسة ««يورومني كونفرنسز» ذراع الفعاليات التابعة لمؤسسة ««يورومني » البريطانية، التي تمثل مصدراً عالمياً موثوقاً لأحدث البيانات والتحليلات الاقتصادية والاستثمارية.

.. وتشارك في المنتدى السنوي الثاني حول تعزيز حوكمة الشركات والمؤسسات المالية في الدول العربية

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في فعاليات "المنتدى السنوي الثاني حول تعزيز حوكمة الشركات والمؤسسات المالية في الدول العربية"، والذي أقيم تحت عنوان "بناء الجسور مع أعضاء مجلس الإدارة" والذي افتتح أعماله المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن عبدالله الحميدي. مثل هيئة الأوراق المالية في الملتقى سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة.

وألقى د. عبيد الزعابي كلمة خلال إحدى جلسات الملتقى أكد خلالها على أن الهيئة قامت بإجراء تعديلات على متطلبات الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركات المساهمة العامة، مثل الإفصاح عن تفاصيل العمليات مع الأطراف المرتبطة ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

وقال إن الهيئة تمكنت من تحقيق نجاح مميز ساهم في دعم موقع دولة الإمارات على مستوى التنافسية العالمية وتعزيز مقدرتها ومكانتها في مجال حماية المستثمرين.

وكشف أن الهيئة بدأت في وضع معايير جديدة للشركات المساهمة الخاصة والشركات الصغيرة وبعض المؤسسات الأخرى والعمل على تطبيقها في وقت قريب، كما تعمل الهيئة حاليا على تطوير معايير للمسؤولية البيئية والمجتمعية للشركات المساهمة العامة. وأضاف أنه من المستهدف توفير قنوات تمويل للمشاريع الصديقة للبيئة وما يسمى بـ«أسواق المال الخضراء».

«الأوراق المالية» تحتفل باليوم العالمي للسعادة

احتفلت هيئة الأوراق المالية والسلع باليوم العالمي للسعادة. وافتتح سعادة د.عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة الاحتفالات التي شهدت أنشطة متعددة، من بينها برامج تدريبية وأنشطة متنوعة، كما تم توزيع الهدايا على المتعاملين والموظفين.

بدأت الاحتفالات بكلمة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة، التي أكد فيها على أن الإيجابية والتفاؤل والطموح هي ركائز أساسية لتحقيق سعادة الأفراد والمجتمع، وضرورة أن تكون أسلوب حياة لكل فرد في المجتمع حتى تشيع البهجة والابتسامة، وأكد على ضرورة ترسيخ مفهوم ودعائم السعادة في المجتمع، من خلال برامج عمل ومبادرات متواصلة. واستعرض ما تضمنه كتاب "تأملات في السعادة والإيجابية" لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) من مقولات ورؤى لتحقيق السعادة على مستوى الفرد والمجتمع.

ونوه سعادة الزعابي إلى أن الهيئة قامت بإنشاء مركز "إسعاد المتعاملين" وقامت بإجراء تعديلات على الهيكل الوظيفي ليضم موظفين مهمتهم تحقيق سعادة المتعاملين بعد أن تلقوا دورات تدريبية وأصبحوا مؤهلين لتحقيق هذا الغرض، كما قامت بتشكيل مجلس السعادة والإيجابية بالهيئة الذي قدم عدة مبادرات لتعزيز مفهوم السعادة والإيجابية لدى موظفيها.

وأضاف أنه في اليوم العالمي للسعادة، نؤكد التزامنا بتحقيق السعادة لجميع المتعاملين، وفق نهج قيادتنا الرشيدة التي تضع سعادة الإنسان في مقدمة أولوياتها، وتعمل لتحقيق ذلك وفق خطط واستراتيجيات ومبادرات مدروسة، مشيرا إلى تصدر دولة الإمارات جميع الدول العربية على "مؤشر السعادة العالمي".

يشار إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت "اليوم العالمي للسعادة" ليتم الاحتفال به يوم 20 مارس من كل عام، اعترافاً بأهمية السعي للسعادة في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الرفاهية لجميع الشعوب.

معالي سلطان المنصوري يصدر قراراً بشأن اعتماد الدليل الإرشادي لبرنامج تصنيف شركات الخدمات المالية

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، القرار رقم (15/ ر.م) لسنة 2017 بشأن اعتماد الدليل الإرشادي لبرنامج تصنيف شركات الخدمات المالية. ويأتي القرار انطلاقاً من دور الهيئة في تطوير قطاع الأوراق المالية ورفع كفاءة سوق رأس المال بالدولة بصورة تضمن حماية المستثمرين وتدعم استدامة النمو الاقتصادي وانعكاسه إيجابيا على الناتج القومي.

وقال معالي سلطان المنصوري إن برنامج تصنيف شركات الخدمات المالية يستلهم رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) في تحفيز المؤسسات لتطوير أنظمتها وقدراتها وممكناتها وصولاً للريادة العالمية في كافة المجالات. كما يأتي القرار كذلك في ضوء توجه حكومة دولة الإمارات إلى تطبيق أعلى معايير التميز والريادة في كافة القطاعات تحقيقاً لرؤية الإمارات بأن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم بحلول عام 2021.

وأشار معاليه إلى أن الهيئة، وبعد دراسة معمقة للمكونات الأساسية لصناعة الخدمات المالية والممكنات المؤثرة في أدائها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خلصت إلى ضرورة إيجاد بيئة تنافسية تشجع شركات الخدمات المالية- باعتبارها مكوناً رئيسياً في تطور صناعة الخدمات المالية- على رفع قدراتها المؤسسية وتطبيق مفهوم الابتكار في أسلوب ونوعية الأنشطة والخدمات المالية المقدمة ضمن إطار يركز على المحاور ذات التأثير الأعلى في استقرار الأسواق وزيادة ثقة المستثمرين والنهوض بالصناعة وتحقيق ريادة الدولة في هذا المجال.

وأضاف معاليه أن هيئة الأوراق المالية بصدد إطلاق برنامج لتصنيف شركات الخدمات المالية الخاضعة لإشرافها وفق منهجية الخمس نجوم، مشيراً إلى أن الهيئة ستقوم وفق هذه المنهجية بتطوير منظومة معايير لتصنيف شركات الخدمات المالية العاملة بالدولة على أساس مقياس شامل مبني على أسس تضمن تحقيق نقلة نوعية في أداء هذه الشركات.

وأوضح معالي رئيس مجلس الإدارة أن البرنامج يهدف إلى التأسيس لبيئة منافسة بين شركات الخدمات المالية وصولاً إلى أعلى معايير التميز، وتحقيق مستويات قياسية من النضج المؤسسي لشركات الخدمات المالية تضارع مثيلتها في الدول المتقدمة، وتعزيز آليات حماية المستثمرين في الأسواق وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية، وإيجاد آليات لضمان الاستمرار المنهجي لتطوير القدرات المؤسسية لهذه الشركات بما يكفل كفاءة وفاعلية وإنتاجية الأنظمة والعمليات المطبقة، وتعظيم دور «صوت المستثمرين» في رسم خريطة التميز في صناعة الخدمات المالية، فضلاً عن تمكين المستثمرين من اختيار مزود الخدمات المالية الأكثر تميزاً والتزاماً والأقدر على تقديم خدمات راقية تتميز بالشفافية والنزاهة.

> تطبيق البرنامج بصفة استرشادية لمدة عامين تمهيداً للتطبيق الإلزامي

ووفق المنهجية المقترحة.. يتم وضع ضوابط ومحددات لحصول الشركات على تصنيف الخمس نجوم الذي يمثل أعلى درجات التميز، كما ستعقد الهيئة ورش توعية لكافة المعنيين بغرض شرح وعرض كافة المعلومات المتعلقة بالبرنامج. وعقب انتهاء دورة التقييم يتم تسليم كل شركة شهادة بمستوى التصنيف، وتقرير التقييم النهائي، ولوحة النجوم المعتمدة من الهيئة.

وفي نهاية كل دورة تقييم- ومع تحديد خريطة تصنيف شركات الخدمات المالية- ستتولى كل شركة إعداد خطة تطوير لتصحيح نقاط الضعف لديها ورفعها ومناقشتها مع المختصين بالهيئة، وتقديم تقارير دورية عن مدى التقدم في تنفيذ هذه الخطط لضمان ترقية تصنيفها بصفة مستمرة. وبموازاة ذلك يتم كل عامين إجراء التحديث والمراجعة للمعايير واختبار مدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأثر المطلوب، وذلك بعد تحليل الدروس المستفادة والتواصل مع كافة الأطراف المعنية.

وأوضحت الهيئة أن صناعة الخدمات المالية بالدولة تخطو نحو مرحلة جديدة من النضج والتنافسية، في ظل تنامي التحديات والتطور في التكنولوجيا والتطبيقات والحاجة إلى تكوين كيانات متخصصة تتميز بوجود بنية قوية ومستدامة وبيئة استثمارية تعتمد على كفاءة وفاعلية هذه الشركات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومواكبة المتغيرات المتسارعة في مجال أسواق رأس المال وصولاً للريادة العالمية، ويسعى إلى الوصول بالأسواق المالية إلى المستوى المتقدم من خلال تطوير الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية لتكون مؤسسات شاملة.

وبينت أن تطبيق البرنامج سيكون استرشاديا لمدة عامين تمهيداً لبدء التطبيق الإلزامي على شركات الخدمات المالية. وأضافت أن المعايير التي تم الاعتماد عليها تتضمن عناصر التفاعل المؤثرة في بيئة العمل الخارجية والداخلية للشركات من خلال أربعة محاور رئيسية هي:

1. الحوكمة المؤسسية: الذي يركز على وضع المعايير اللازمة لضمان فاعلية وكفاءة الشركات في تطبيق نظام للرقابة الداخلية على الإجراءات والعمليات والخدمات بما يتوافق مع الضوابط والمعايير المعتمدة من الهيئة.

2. الكفاءة التشغيلية: ويركز على قدرة الشركات على تحديد وتصنيف وإدارة المخاطر التي من شأنها التأثير سلباً على استمرارية العمليات والخدمات بما فيها المخاطر التشغيلية والإدارية والمالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية.. بالإضافة إلى مدى تبني الشركات للمفاهيم الابتكارية في تطوير وتقديم خدمات عصرية مواكبة للتقدم التقني في تكنولوجيا الخدمات المالية.

3. منظور المستثمرين: بالتركيز على وضع المعايير اللازمة للحصول على أفضل وأرقى مستوى للخدمات المقدمة للمستثمرين في جميع مراحل التعامل، بما في ذلك معاملته باحترام وشفافية ونزاهة، واطلاعه على المعلومات المؤثرة على استثماراته في الوقت المناسب، وتوفير المنصات والأدوات التحليلية الداعمة لقراراته الاستثمارية، ومتابعة موقفه الاستثماري بصفة مستمرة، مع ضمان أن يكون مقدم الخدمة على دراية كافية ومؤهل للتعامل مع متطلباته الاستثمارية.

4. المسؤولية المجتمعية: بمعنى تفعيل الشركات لدورها في دعم وترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية وتحديداً في مجال دعم الكوادر المواطنة لقيادة هذا القطاع الحيوي وتقديم كافة السبل والمبادرات التي تحقق استقطاب وتدريب وتأهيل وتحفيز التحاق المواطنين بالوظائف التخصصية بشركات الخدمات المالية.

تكريم الرئيس التنفيذي السابق لـ« الأوراق المالية»

«الهيئة» تشارك في اجتماع مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شارك وفد من هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة في الاجتماع الحادي عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عُقدت جلساته في تونس، بحضور ممثلي هيئات الأسواق المالية العربية الأعضاء.

وقدم أعضاء الاتحاد الشكر والتقدير لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة (دولة المقر) لدعمها المتواصل والدور الذي تقوم به في الارتقاء بمسيرة الاتحاد، وقرر المجلس تقديم كامل دعمه لاستضافة الاجتماع السنوي لـ"الأيوسكو" من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، كما تم كذلك خلال الاجتماع تكريم سعادة عبد الله الطريفي الأمين العام السابق للاتحاد، والرئيس التنفيذي السابق للهيئة، على جهوده التي بذلها في تأسيس الاتحاد والفترة التي تولى فيها الأمانة العامة للاتحاد.

واستعرض الاجتماع كافة المستجدات والأحداث والمشاريع المستقبلية على صعيد الأسواق المالية العربية.

وتم انتقال رئاسة الاتحاد إلى رئيس هيئة السوق المالية التونسية؛ حيث تسلم صالح الصايل رئاسة الاتحاد للعام 2017 من شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة بمصر.. الذي تولى رئاسة الاتحاد خلال العام 2016؛ وقد تم تكريمه على الجهود التي بذلها خلال العام المنقضي. واستعرض الاجتماع مذكرات الأمانة العامة للاتحاد حول دراسة مقارنة لتنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ، والدليل الاسترشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية؛ حيث قرر المجلس اعتماد الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بنشر الدراسة والدليل. واستعرض الأمين العام للاتحاد مذكرة الأمانة العامة بخصوص مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بين الهيئات الأعضاء بالاتحاد والتي جاءت تلبية لتطلعات الأعضاء بتعزيز التعاون والتنسيق ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للاتحاد في هذا المجال، وقرر المجلس السير قدماً باستكمال إعداد المذكرة بشكلها النهائي وتقديم أي ملاحظات بشأنها على أن يتم توقعها من الأعضاء بما يتناسب مع متطلباتهم وإجراءاتهم الرسمية المرتبطة بتوقيع مذكرة التفاهم. كما تم خلال الاجتماع استعراض مذكرة الأمانة العامة للاتحاد بشأن أسواق المال الخضراء والتطورات الأخيرة في هذا المجال، حيث قام عدد من أعضاء الاتحاد بعرض تجاربهم في هذا المجال، وفي ضوء ذلك قرر المجلس تكثيف جهود أعضاء الاتحاد في هذا المجال واعتماد التوجهات والخطوات العملية والواردة في مذكرة الأمانة العامة بشأن أسواق المال الخضراء.

أول مشروع يتم الانتهاء منه وإنجازه في المسرعات الحكومية

«إصدار نظـام صنـدوق رأس المـال المخـاطـر»

أعلنت حكومة دولة الإمارات إنجاز نظام قانوني لصندوق رأس المال المخاطر ضمن أعمال ومشاريع الدفعة الأولى من المسرعات الحكومية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، لتسريع العمل على تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية.

شهد توقيع نظام رأس المال المخاطر معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء وسعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة بحضور سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد لقطاع الصناعة بوزارة الاقتصاد وهدى الهاشمي مساعد المدير العام للاستراتيجية والابتكار في مكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل.

ويتضمن النظام القانوني لصندوق رأس المال المخاطر الذي أنجزه فريق المسرعات الحكومية المشترك المكون من وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع، الضوابط والالتزامات الخاصة بصندوق رأس المال المخاطر.

ويهدف النظام إلى تسهيل عمل المبتكرين وتحفيز جذب رؤوس الأموال المخاطرة إلى الدولة ويشكل أحد الأدوات الرئيسية المشجعة للاستثمار في المشاريع القائمة على الأفكار الجديدة والمبتكرة بما يعزز من ممكنات الابتكار بالدولة ويسهم في تعزيز مكانتها على مؤشر الابتكار العالمي.

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، أن إقرار الضوابط والالتزامات المتعلقة برأس المال المخاطر جاء نتيجة للتعاون الوثيق والشراكة الوطيدة بين القطاعين الحكومي والخاص لتوسيع آفاق وفرص تمويل المشاريع القائمة على الابتكار في دولة الإمارات في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق رؤية الدولة بإرساء دعائم اقتصاد تنافسي متنوع مبني على المعرفة والابتكار بقيادات كفاءات وطنية متمكنة.

و أضاف معاليه أن القرار يمثل خطوة بالغة الأهمية للدفع قدما بالجهود الرامية إلى تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية خاصة في المجالات المرتبطة بالمعرفة والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة وتزويدها بعوامل الاستدامة ومعززات النمو نظرا إلى ما يمثله رأس المال المخاطر من وسيلة بارزة ومبتكرة في عالم الاستثمار المعاصر لتمويل المشروعات الريادية والأعمال المبنية على أفكار لامعة وإبداعية وتوفير عوامل النجاح لها لاسيما في مراحل تأسيسها وانطلاقها الأمر الذي ينعكس إيجابا بلا شك على دعم المسيرة نحو تعزيز مفاهيم الابتكار والمعرفة في البيئة الاقتصادية للدولة ويسهم في تحقيق المستهدف الحكومي الذي تضمنته مؤشرات الأجندة الوطنية والمتمثل في رفع مكانة الدولة لتكون ضمن أفضل 10 دول في العالم في مجال الابتكار بحلول عام 2021.

> معالي سلطان المنصوري: القرار يعزز المسيرة نحو جعل الإمارات ضمن أفضل 10 بلدان مبتكرة

> د. عبيد الزعابي: يعزز بيئة الاستثمار وتطوير حاضنات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من جهته، قال سعادة الدكتور عبيد الزعابي إن القرار يسهم في استكمال حزمة الانظمة والقرارات التي تسهم في تعزيز المناخ الاستثماري في أسواق المال المحلية فضلا عن تطوير المنظومة التشريعية للهيئة وفق أفضل الممارسات العالمية مما يؤهل أسواق راس المال في الدولة للترقية للأسواق المتقدمة.

و أوضح أن أهمية القرار تعود لكونه يسهم في توفير آليات واضحة وشفافة تدعم أنظمة أخرى أصدرتها الهيئة خلال العام الحالي وفي مقدمتها نظام صناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار وهي أنظمة من شأنها رفع حجم الاستثمار المؤسسي والفردي في الأسواق بما يزيد من مستوى كفاءتها وجاذبيتها للاستثمار المحلي والاجنبي خاصة وأنها تتوافق مع معايير الأياسكو ومعايير الهيئة الأوروبية المنظمة لأسواق المال " أزما".

وأوضح سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد لقطاع الصناعة بوزارة الاقتصاد أن القرار يأتي استكمالا للجهود الرامية لتطوير وتنظيم عمل الأسواق المالية في الدولة ويتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. وقال إن الصندوق يمثل أحد أشكال التمويل للمشاريع الريادية والمبتكرة والمشاريع الصناعية القائمة على التكنولوجيا الحديثة بما يفتح آفاقا أوسع لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في مجالات اقتصاد المعرفة.

وفد من «ناسداك-نيويورك» يزور «الهيئة»

استقبل سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة وفد شركة "ناسداك – نيويورك" برئاسة بول ماكوين نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس قطاع مبيعات تقنيات الأسواق بناسداك. تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين بما يُمَكِّن من تطوير وتبادل الخبرات المتعلقة بصناعة الخدمات المالية بين الأسواق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وبورصة ناسداك. تناول اللقاء أوضاع الأسواق المالية في كل من الإمارات والولايات المتحدة، وتم التطرق خلال المباحثات إلى مجالات التعاون فيما يخص تطوير نظم الرقابة الإلكترونية على التداول من خلال نظام SMART، وتطوير الشراكة مع مؤسسة "ناسداك" فيما يخص مجالات تطوير التكنولوجيا المالية وتطبيقات (Block Chain) في النظم الرقابية والإشرافية وكذلك التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بتطوير وتحديث نظام التقاص والتسوية. وعبر مسؤولو "ناسداك" عن تقديرهم لما تتميز به أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة من تطور وانفتاح، مشيرين إلى أن الفترة القادمة ستشهد المزيد من التعاون بين الجانبين في مجالات نقل التكنولوجيا.

الهيئة تشارك في الدورة الـ27 لمعرض أبوظبي الدولي للكتاب

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في فعاليات النسخة السابعة والعشرين من معرض أبوظبي الدولي للكتاب. ضم جناح الهيئة في الملتقى عدداً من المواد الفيلمية والرقمية ومطبوعات التوعية الاستثمارية والمواد التعريفية لبرامج الهيئة وأنشطتها المختلفة. وحظي جناح الهيئة بإقبال كبير من رواد المعرض الذين انصبت استفساراتهم على برامج مركز الهيئة للتدريب وأنظمة التداول في أسواق المال بالدولة.. كما لاقت طاولة العرض المتحفي التي شاركت بها الهيئة اهتماماً كبيرا من الزوار الذين أبدوا اهتماماً في التعرف على تاريخ المعاملات المالية والتداول السلعي في الدولة وبدايات وإرهاصات نشأة السوق المالي.

وقام سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة، وسعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة بزيارة جناح الهيئة والاطلاع على الجهود التي قام بها الفريق المكلف بالإشراف على الجناح والدور الذي يقوم به في استقبال الزوار وتعريفهم برسالة الهيئة ودورها في تنظيم الأسواق المالية وضمان سلامة وعدالة التداولات التي تتم بها. وقد أثنى سعادة د. عبيد الزعابي على جهود الفريق الممثل للهيئة في المعرض.

وتندرج مشاركة الهيئة في المعرض ضمن "المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية" الذي أطلقته الهيئة العام الجاري، والذي تضمن عدداً من أنشطة الاتصال الشخصي من بينها المعارض والندوات التوعوية والملتقيات والحلقات النقاشية إضافة إلى المجالس الرمضانية خلال شهر رمضان المبارك، وذلك فضلاً عن شبكات التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية، والمطبوعات بمختلف أشكالها والصحف والمواد الإذاعية والفيلمية.

وقامت الهيئة على هامش فعاليات المعرض، بتنظيم عدة ورش تعريفية قصيرة لتعريف الحضور بقواعد التداول في السوق المالي، وكذلك برامج التدريب وترخيص الراغبين في العمل في الأسواق المالية، وبرامج توعية المستثمرين، وتم الرد على الاستفسارات والأسئلة التي وجهها زوار المعرض، وتقديم نبذة لهم عن كل مايتعلق بأنشطة التداول في السوق المالي والدور الرقابي والتنظيمي للهيئة.

واشتملت أنشطة الهيئة في المعرض كذلك على مسابقات تم خلالها تقديم جوائز للمشاركين، وقد أبدى عدد كبير من المتسابقين سعادتهم بالحصول على جوائز المسابقات، وعلى وجه الخصوص كتاب

> ضم جناح الهيئة عدداً من المواد الفيلمية والرقمية ومطبوعات التوعية الاستثمارية

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "تأملات في السعادة والإيجابية"، كما تم توزيع مجموعة كبيرة من سلسلة كتيبات التوعية المبسطة التي تتناول موضوعات السوق المالي، وكذلك المطويات، وبروشورات التعريف بمركز التدريب والبرامج التي يقدمها للارتقاء بأداء العاملين بالسوق المالي وتأهيل الراغبين للعمل فيه.

وقد توافد على جناح الهيئة عدد كبير من الشخصيات الهامة ونجوم الإعلام ومشاهير مجتمع المال والأعمال الذين أعربوا عن سعادتهم بمشاركة الهيئة بالمعرض وأثنوا على جهود الهيئة في هذا الصدد. كما شاركت مجموعات كبيرة من الأطفال في برنامج تعريفي بالهيئة وأنشطتها من خلال مسابقات الرسم التي نظمتها الهيئة والتي استهدفت التعريف بالهيئة ومهامها.

يذكر أن معرض أبوظبي للكتاب قد شارك به 1320 عارضاً من 65 دولة حول العالم، قاموا بعرض ما يزيد عن 500 ألف عنوان بأكثر من 30 لغة، وقد قدم المعرض 800 فعالية أقيمت في نادي الأعمال وركن الإبداع للناشئة، وركن النشر الرقمي، وسينما الصندوق الأسود، والبرنامج الثقافي، وتواقيع الكتب، وركن المؤلفين وغيرها، وقد بلغت المساحة المحجوزة للمعرض نحو 35148 متر، بزيادة قدرها 60 عارضاً عن الدورة الماضية. وقد تم اختيار الفيلسوف محيي الدين بن عربي الشخصية المحورية للمعرض؛ كما تم اختيار الصين كضيف شرف للدورة

عزيزي المستثمر ...

تكمن أهمية الإفصاح الدوري للشركات المساهمة العامة في أنه يمكّن المستثمرين من الإطلاع على القوائم المالية التي تعتبر أساس التحليل المالي ويتضمن الإفصاح الدوري أربع قوائم مالية أساسية هي: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المالكين. كما تشتمل هذه القوائم على تقرير مجلس الإدارة عن أداء الشركة وتطور أعمالها، وعادة ماتكون القوائم المالية مصحوبة بالإيضاحات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية..

هيئة الأوراق المالية والسلع

«الأوراق المالية» تكرم 40 وسيطاً ومحللاً مالياً اجتازوا اختبارات برنامج الترخيص المهني

احتفل مركز التدريب في هيئة الأوراق المالية والسلع بتأهيل ٤٠ من الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية بالدولة، والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI .

وقام سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة بتوزيع شهادات اجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني على 40 وسيطاً ومحللاً مالياً أنجزوا متطلبات البرنامج، وذلك خلال حفل تكريم أقيم لهذا الغرض في دبي.

وكان ضمن المكرمين في الحفل 10 من العاملين بمجال الوساطة ممن أنجزوا متطلبات برنامج التعليم المهني المستمر (CPD) للعام الماضي، ينتمون إلى شركات دار التمويل، ومينا كورب للخدمات المالية، والرمز كابيتال.

كما تم كذلك تكريم اثنتين من شركات الوساطة الرائدة والداعمة لبرنامج التعليم المهني المستمر وهما "الصفوة مباشر للخدمات المالية" و"دار التمويل للأوراق المالية. حضر حفل التكريم عن مجلس أمناء مركز التدريب الدكتور عبدالله الشامسي مدير الجامعة البريطانية في دبي، وثاني الرميثي رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي بسوق أبوظبي للأوراق المالية، وخليفة رباع نائب رئيس قطاع العمليات بسوق دبي المالي، فضلاً عن ماثيو كاون المدير الإقليمي بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بمنطقة الشرق الأوسط، وعدد من الخبراء والمتخصصين في الأسواق المالية بالدولة وخارجها.

ووجه د. عبيد الزعابي في افتتاح الحفل، التهنئة لمن أتموا البرنامج التأهيلي، كما تقدم بالشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل.

وأكد أن "مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب" نجح على مدار السنوات التي مضت من عمره في ترسيخ مكانته في مجال التطوير المهني المتخصص في صناعة الأوراق المالية.. محلياً وإقليمياً ودولياً، كما أن تجربته الريادية انطلقت من رؤية تقوم على التوافق مع المعايير العالمية في الصناعة المالية ممثلة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو".

ونوه إلى أن برنامج التأهيل المهني للعاملين في حقل الوساطة والتحليل المالي قد حظي بدعم قوي من مجلس إدارة الهيئة، وأن الخطة الاستراتيجية للمركز تتضمن تأهيل مختلف المهن العاملة في الأسواق المالية بالدولة، وفي هذا الإطار، فإن مركز التدريب بالهيئة بصدد إطلاق المزيد من البرامج ومن بينها اختبارات لترخيص مدراء الاستثمار وبعض الفئات الأخرى العاملة في الأسواق المالية.

وأشاد د. عبيد الزعابي بما حققه برنامج التعليم المهني المستمر من تطور سريع في انطلاقته الأولى، وأشار إلى أن الأهداف الطموحة لخطة مركز التدريب والبرامج التي يقدمها تنسجم مع الأهداف المحددة وفق الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات 2021.

وركز على أن مركز التدريب يستهدف تأهيل جميع العاملين في الأسواق المالية، بعدما نجح في تأهيل ما يناهز 400 من الوسطاء والمحللين الماليين خلال الفترة الماضية؛ موضحاً أن إجمالي من تم تأهيلهم من العاملين في شركات الوساطة على مدى الأعوام السابقة بلغ 260 وسيطاً من إجمالي عدد الوظائف العاملة بشركات الوساطة المسجلة والمعتمدة لدى الهيئة البالغ عددها 350 وسيطاً، وذلك بنسبة تتجاوز 74%، كذلك تم تأهيل 32 محللاً مالياً من إجمالي 100 محلل مالي مسجل ومعتمد لدى الهيئة، وذلك بنسبة 32%.

وأعرب ماثيو كاون عن سعادته بتأهيل الدفعة الجديدة من الوسطاء والمحللين الماليين ومدراء التداول، ووجه التهنئة للذين تسلموا شهادات إنجاز البرنامج، متوقعا أن يكون هذا الإنجاز عاملاً محفزاً لزملائهم والآخرين في مجال الخدمات المالية بالدولة، مشيرا إلى أن صناعة الخدمات المالية بالدولة تخطو خطوات سريعة للأمام.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج العام الحالي 40 شخصاً، وموزعين كالتالي: 11 ممثلي وسيط، 22 مدير تداول ومدير عمليات ومراقب داخلي، 7 محللين ماليين ينتمون إلى 6 دول هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر والاردن والسودان والهند. وبمقتضى البرنامج الذي تم تصميمه وفقاً لأفضل المعايير العالمية يقوم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بإجراء 6 اختبارات للترخيص المهني تتضمن (مقدمة في الاستثمار – المنهج الدولي، والقوانين والأنظمة المالية في الإمارات، والأوراق المالية – المنهج الدولي، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، وإدارة الثروات)، علماً بأن البرنامج يتوجه في الأساس إلى الفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن (ممثلي الوسطاء، ومديري التداول، ومديري العمليات، والمراقبين الداخليين، والمحللين الماليين).

يشار إلى أنه كان قد تم تصميم البرنامج وفقاً لمتطلبات الهيئة بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة مع معهد الاستثمار والأوراق المالية بالمملكة المتحدة، الذي يعد إحدى الجهات الرائدة عالميا في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية، وقد تم عقد أول اختبارات وفقا لهذا البرنامج في أكتوبر 2009. ويقدم مركز التدريب –الذي يقع في مقر الهيئة بدبي– اختبارات معفاة من الرسوم للمواطنين العاملين بالفعل في شركات الوساطة أو الراغبين في العمل مستقبلا في هذا المجال، إضافة إلى موظفي الهيئة المواطنين.

ناقش الخطط المستقبلية للنصف الثاني من العام

مجلس أمناء مركز التدريب بـ «الأوراق المالية» يطلع على إنجازات المركز في تطوير الأداء بالسوق المالي

عقد مجلس أمناء مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه الثالث من الدورة الرابعة برئاسة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة- رئيس مجلس أمناء مركز التدريب؛ حيث تمت مناقشة عدد من الموضوعات المتصلة بالارتقاء بأداء المركز، واتخاذ عدد من القرارات التي تتعلق بمستجدات ومهام المركز في الفترة المقبلة.

شارك في اجتماع المجلس سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة- نائب رئيس مجلس أمناء مركز التدريب والاستاذ الدكتور عبدالله الشامسي مدير الجامعة البريطانية في دبي، وثاني الرميثي ممثلاً عن سوق ابوظبي للأوراق المالية، وخليفة رباع ممثلاً عن سوق دبي المالي ويوسف محمد الوهابي رئيس مركز التدريب بالهيئة- مقرراً وأميناً للسر.

وصرح د. عبيد الزعابي أنه تم خلال الاجتماع استعراض انجازات مركز التدريب خلال النصف الأول من عام 2017، والتي تضمنت ورشة عمل حول الرقابة على التداول لتبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون بعنوان (التلاعب في أسواق الأوراق المالية)، ومشاركة المركز في فعاليات معرض التوظيف في الجامعة الأمريكية في الشارقة، وفي ملتقى الاستثمار السنوي، وإعداد ونشر الخطة التدريبية لمركز التدريب لعام 2017، ومشاركة مركز التدريب في معرض الكتاب الدولي في أبوظبي خلال الفترة من 26 ابريل وحتى 2 مايو 2017.

وأضاف د. الزعابي أنه تم كذلك خلال الاجتماع الاطلاع على تطورات المشروع المقترح لطرح الشهادة المهنية "التحكيم في الأوراق المالية"، واستعراض النسخة الجديدة من كتيب مركز التدريب التسويقي، ومراجعة الاحصائيات في جدول المقارنة بين معدل النجاح العالمي للاختبارات في الهيئة مع معدل النجاح في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى اقرار التطورات والموافقة على نموذج مستجدات دليل الوظائف والمسارات المهنية للكوادر الوطنية على أن يتم استكمال المشروع، وكذلك مقترح طرح برنامج "شهادة تأهيل مستثمر أسواق مال" بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، وكذلك ورشة تدريب بالتعاون مع منظمة IOSCO. ويشار إلى أن مركز التدريب بالهيئة يقوم بإجراء اختبارات برنامج الترخيص المهني للمهن المعتمدة: ممثل وسيط، مدير تداول، مراقب داخلي، مدير عمليات ومحلل مالي، وقد قام المركز بإجراء 4717 اختباراً منذ تأسيسه حتى شهر إبريل 2017، وقد بلغ عدد الوظائف المسجلة والمعتمدة لدى الهيئة 354 وظيفة فيما بلغ عدد الوظائف المؤهلة والعاملة: 260 وظيفة، وبذلك تبلغ نسبة التأهيل الإجمالية 73.45%، كما يشار إلى أنه تم تأهيل 174 من أصل 214 وسيطاً بنسبة 81.31%، بالإضافة إلى 35 مدير تداول من أصل 52 بنسبة 67%، و27 مدير عمليات من أصل43 بنسبة 63%. يذكر كذلك أن المركز نجح في تأهيل 32 محللاً مالياً من أصل 74 محللاً بأسواق الدولة، وذلك بنسبة 41%، علماً بأن المحللين الماليين يخضعون لاختبارات الأنظمة واللوائح المالية في دولة الامارات، والأوراق المالية، ومخاطر الخدمات المالية، والشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار.

«الأوراق المالية» تصدر أول موافقة لعضو تقاص

منحت هيئة الأوراق المالية والسلع بنك الإمارات دبي الوطني الموافقة اللازمة لمزاولة نشاط التقاص، والقيام بدور «عضو تقاص عام» في الأسواق المالية المحلية.

وبذلك يكون بنك الإمارات دبي الوطني أول جهة تحصل على هذه الموافقة في الأسواق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن استوفى البنك الشروط والمتطلبات اللازمة لدى «الهيئة».

وتأتي الموافقة في ظل سعي الهيئة المتواصل للارتقاء بالأداء في الأسواق المالية في الدولة ومبادراتها المتواصلة ضمن خططها التي تستهدف الارتقاء بتصنيف الأسواق المالية بالدولة إلى مرتبة الأسواق المتقدمة على المؤشرات العالمية الكبرى، وتلبية لحاجة شركائها الاستراتيجيين والمتعاملين كافة، وإضافة خدمات وآليات جديدة في السوق المالي بالدولة.

وتمكن الموافقة عضو التقاص من القيام بعمليات التقاص والتسوية لحساب شركات الوساطة «عضو تداول» وعملائهم، وذلك بعد إبرام اتفاقية فيما بين الطرفين لتسوية حسابات عملاء شركات الوساطة «عضو تداول» أو حسابات الشركة نفسها.

ومن شأن هذه الاتفاقية تنظيم علاقة التعامل بين الطرفين والحقوق والالتزامات الخاصة بكل طرف، وكيفية توزيع العمولة بينهما.

يشار إلى أن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية يشترط بأن يكون عضو التقاص مصرف محلي أو فرع مصرف أجنبي مرخص له بالعمل في الدولة، وحاصل على موافقة «الهيئة» على القيام بنشاط التقاص.

وفيما عدا المصارف المحلية أو فروع المصارف الأجنبية المرخص لها بنشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية، لا يجوز مزاولة نشاط التقاص، إلا بعد الحصول على موافقة من «الهيئة» تجدد سنوياً بعد استيفاء المتطلبات اللازمة وسداد الرسم المقرر.

في حفل نظمته «الأوراق المالية»

تكريم 4 فائزين بجائزة فرسان الابتكار و7 من موظفي الهيئة أحرزوا جائزة الابتكار في بحوث أسواق المال

كرم سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة، الفائزين بـ "جائزة الابتكار في بحوث أسواق المال/ فرسان الابتكار"، وذلك خلال الحفل الذي نظمته الهيئة احتفالاً بهذه المناسبة.

وأكد د. عبيد الزعابي في كلمة افتتاح الحفل- الذي حضره سعادة محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة بالهيئة/ الرئيس التنفيذي للابتكار ومديرو إدارات الهيئة ورؤساء الأقسام- أن رؤية الهيئة للابتكار تقوم على أنه محرك رئيس للتطوير في تقديم الخدمات، ورافد أساسي للنمو الاقتصادي، فضلاً عن إسهامه في تعزيز مكانة وسمعة دولة الإمارات كمركز عالمي للابتكار.

ونوه إلى أن الهيئة تقوم بالدور المنوط بها في قيادة قاطرة التطور والابتكار في قطاع الأوراق المالية سواء على المستوى التنظيمي أو على صعيد الخدمات المقدمة للمتعاملين.

وأضاف الرئيس التنفيذي بالإنابة أن الهيئة حرصت على أن تكون سباقة في المشاركة في المبادرات التي تطلقها قيادتنا الرشيدة، بما ينسجم في المضمون والأهداف مع رؤية الإمارات 2021، التي ترمي إلى ترسيخ قيم الابتكار وأهميته في الارتقاء بخدمات القطاع الحكومي، والعمل على إرضاء المتعاملين بل وإسعادهم، لتتبوأ أفضل المراكز في التطور والنمو في شتى المجالات. ونوه الزعابي إلى أن الهيئة سعت إلى ترسيخ مفهوم الابتكار ونشر ثقافة الإبداع، مبيناً أن البحوث العلمية ومناهج التطوير تمثل رافعة لا غنى عنها للانطلاق قدماً في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، سواء من خلال توفير البنى التحتية التقنية، أو بناء الكوادر المتخصصة رفيعة المستوى، ومن هنا تنبع أهمية "جائزة الابتكار في بحوث أسواق المال/ فرسان الابتكار" التي أطلقها معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وتم خلال الحفل الإعلان عن أسماء الفائزين "بجائزة الابتكار في بحوث أسواق المال/ فرسان الابتكار"، وذلك بعد أن تم الانتهاء من أعمال تقييم وتحكيم البحوث المتقدمة للجائزة، والتي أسفرت عن النتائج التالية:

فاز بالمركز الأول كل من د. كريستيان شامورو ود.مارك كوهين، وذلك عن البحث المقدم بعنوان: "قوانين المبلغين في أسواق رأس المال: دروس مستفادة للتطبيق بدولة الإمارات العربية المتحدة".

كما فازت بالجائزة الثانية أميرة خالد عن "نظام تداول الانبعاثات".

وحصل على المركز الثالث محمود الغزاوي عن بحث بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة بإعداد الموازنات التقديرية كأداة رقابية".

كما تم تكريم سبعة من موظفي الهيئة الذين فازوا بجائزة الابتكار في مجال الأوراق المالية "مبتكرون".

وكان معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة قد أعلن- قبل نحو عام- عن إطلاق "جائزة الابتكار في بحوث أسواق المال"، منوهاً بأن الجائزة تأتي بهدف تعزيز الجهود البحثية ذات الطابع الابتكاري في مجال الأوراق المالية والسلع، وأنها تستهدف استشراف آفاق جديدة في كل ما يتعلق بعمليات التداول والترخيص ووضع الأنظمة والرقابة والتوعية وغيرها من العمليات المتعلقة بالأسواق المالية.

مضيفاً أن الهيئة تتطلع من خلال الجائزة إلى مشاركة كافة المتخصصين والباحثين الأكاديميين والممارسين ذوي الصلة بقطاع الأوراق المالية للاستفادة من الرؤى الابتكارية لإيجاد حلول متطورة للتحديات التي تسهم في الارتقاء بالأداء في الأسواق.

وفد «الأوراق المالية» يزور «واحة الكرامة»

زار وفد من هيئة الأوراق المالية والسلع واحة الكرامة التي أقيمت لتجسد تضحيات شهداء الإمارات الأبرار، وتمثل رمز العزة والكرامة والجود بالنفس من أجل الذود عن الوطن والدفاع عن مقدساته وثوابته. ضم الوفد سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالانابة، وسعادة د. محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة ومديري إدارات الهيئة ورؤساء الأقسام وممثلين عن موظفي كافة إدارات الهيئة وفرعها في دبي.

استهل الوفد جولته في "واحة الكرامة" بالوقوف أمام نصب الشهيد المكون من 31 لوحاً من الألواح المعدنية الضخمة التي يستند كل منها على الآخر رمزاً للوحدة والتكاتف والتلاحم بين شعب الإمارات وقيادته، والقوة والشجاعة والصمود التي تميز أبناء الإمارات. كما توقف الوفد عند اللوح المعدني الذي تم نقش قسم القوات المسلحة عليه، واستمع الحضور لشرح عما يضمه "جناح الشرف" من ألواح حملت أسماء الشهداء الأبرار ومعلومات عنهم، وآيات قرآنية نُقشت على جدارية الجناح.

كما قام الوفد بجولة في "ميدان الفخر" وهو ساحة كبيرة دائرية الشكل لاستضافة الفعاليات الوطنية، ويتميز بمساحته الواسعة وتتوسطه بركة دائرية. واشاد الدكتور عبيد الزعابي بإقامة "واحة الكرامة"، بما تمثله من دلالة رمزية تعبر عن اعتزازنا وفخرنا جميعاً بشهدائنا البواسل. ونوه إلى أن زيارة هذا الصرح تعمق في نفوسنا معاني الوحدة الوطنية، وتؤكد وقوفنا صفاً واحداً خلف قيادتنا الحكيمة، دفاعاً عن قيمنا الحضارية والإنسانية، وأضاف: "في هذه اللحظة نقف بكل الإجلال والإكبار أمام التضحيات العظيمة لشهدائنا الابرار. وفي ختام الزيارة، قرأ الوفد الفاتحة على روح شهداء الوطن، سائلين الله العلي القدير أن يرحمهم وأن يتغمدهم جميعاً بواسع رحمته، ويسكنهم فسيح جناته، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان.

حلقة نقاشية حول «التلاعبات في أسواق الأوراق المالية»

كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع ممثلي الجهات الرقابية والتنظيمية بدول مجلس التعاون الذين شاركوا في ورشة العمل التي نظمها مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع، وتسلم المشاركون شهادات المشاركة في الدورة في ختام فعالياتها، وأكدت الهيئة أهمية انعقاد هذه الفعاليات لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس والنتائج التي تسهم في تعزيز مبدأ الشفافية وتطوير الأداء الرقابي للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

واستهدفت الحلقة النقاشية المكثفة- التي تم تنفيذها على مدى يومين- عرض بعض حالات التلاعب الحقيقية في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد تم تصميم الحلقة النقاشية بحيث عرضت- في أسلوب علمي منهجي- تجارب ممثلي الهيئات التنظيمية والرقابية المشاركة، مع مناقشة الحلول الممكنة لمواجهة حالات التلاعب، بالإضافة إلى تبادل ومشاركة الخبرات بين هيئات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على ضوء توصيات اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس هيئات الأوراق المالية أو من يعادلهم بدول مجلس التعاون وكذلك لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية أو من يعادلهم بدول مجلس التعاون. شارك في الحلقة النقاشية ممثلون عن هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.

كما شارك في الورشة ممثلون عن عدد من الجهات القضائية والأمنية والأسواق المالية بالدولة. وقد شهدت ورشة العمل حالات تطبيقية ونماذج عملية أثارت نقاشات موسعة.

«الأوراق المالية» تستضيف الاجتماع الـ 38 للجنة أفريقيا والشرق الأوسط بمنظمة «أيوسكو»

استضافت هيئة الأوراق المالية والسلع للمرة الأولى، الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)، والذي عقد في فندق ياس فايسوري بأبوظبي.

استهل سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة الاجتماع بكلمة رحب فيها بوفود الدول الأعضاء متمنياً لهم طيب الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما نقل فيها تحيات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، وتمنياته للاجتماع بتحقيق أهدافه والنجاح في التوصل لنتائج مثمرة للقضايا المطروحة على جدول أعماله، كما تحدث د. عبيد الزعابي عن أهمية الموضوعات التي سيتناولها الاجتماع، وجهود هيئة الأوراق المالية والسلع وأنشطتها في دعم مقررات الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في السابق، وكذلك حرص الهيئة على اتباع معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والمبادرات التي اتخذتها في هذا الصدد.

أعقب ذلك، كلمة افتتاحية ألقاها منير غوارزو رئيس لجنة أفريقيا والشرق الأوسط في الأيوسكو / المدير العام لهيئة الأوراق المالية النيجيرية.

وتم خلال اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط اعتماد جدول الأعمال ومحضر الاجتماع السابع والثلاثين الذي عقُد العام الماضي في ليما عاصمة بيرو، تلا ذلك حوار حول القضايا الناشئة ذات الصلة بمحضر اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط السابع والثلاثين، كما تم كذلك استعراض المستجدات والتي كان أبرزها استضافة اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط الأربعين 2018؛ حيث أبدت هيئة سوق الرساميل، بالمملكة المغربية رغبتها في عقد الاجتماع،

وبحث الاجتماع المستجدات الأخرى بخصوص ندوة لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التدريبية المتنقلة التي تعقد خلال العام 2017. وقد قامت الأمانة العامة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بإحاطة أعضاء اللجنة بعدد من النقاط والموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة. وفي أعقاب الاستراحة الأولى للاجتماع جرت مناقشة عامة حول المخاطر الناشئة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط التي تم تحديدها في أسواق الأوراق المالية من خلال المشاركات التي قدمها أعضاء المناطق المنضوية تحت اللجنة، وتناول النقاش سبل معالجة هذه المخاطر من أجل بناء موقف راسخ لمواجهة الأزمات المالية، ثم قدمت هيئة الأوراق المالية والسلع عرضاً توضيحياً في هذا الإطار، وقد تولى منير جوارزو، رئيس لجنة أفريقيا والشرق الأوسط في "أيوسكو"، إدارة النقاش خلال الجلسة حول المخاطر الناشئة وكيفية اتخاذ التدابير الملائمة لتجنبها أو التعامل معها حال وقوعها.

> الهيئة تؤكد حرصها على اتباع معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

«الأوراق المالية» تنظم مؤتمر الأسواق المالية ودورها في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والسعادة

معالي سلطان المنصوري:
اقتصاد المعرفة هدف استراتيجي للإمارات

تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، نظمت الهيئة مؤتمرها السنوي تحت عنوان "الأسواق المالية ودورها في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والسعادة". بأبوظبي

ناقشت جلسات المؤتمر دور الأسواق المالية في تعزيز وترسيخ اقتصاد المعرفة وتوظيف الأفكار الإبداعية والأساليب الابتكارية للنهوض بالأداء الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو أسرع، بما يحقق المزيد من فرص العمل وارتفاع الدخل وتحقيق الرضا والسعادة للفرد والمجتمع". يأتي المؤتمر عقب انتهاء فعاليات الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة أفريقيا والشرق الأوسط بمنظمة "أيوسكو".

وافتتح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري فعاليات المؤتمر بكلمة تناول فيها دور الأسواق المالية في اقتصاد المعرفة والابتكار.

حضر المؤتمر عدد من الرؤساء التنفيذيين للأسواق والبورصات المالية بالدولة ودول مجلس التعاون الخليجي ودول العالم المختلفة، وخبراء ومتخصصون من نحو 40 دولة من دول العالم من بينهم ممثلو 22 دولة عضو في لجنة "أفريقيا والشرق الأوسط "بالأيوسكو".

معالي سلطان المنصوري:

«الاقتصاد» والجهات والهيئات التي تخضع لإشرافها تحرص على تطوير الاقتصاد المعرفي

قال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري "ان هذا المؤتمر ينعقد في وقت مهم.. توجه فيه جُل دول العالم اهتماماً لافتاً لقطاع الأوراق المالية بما يتواكب مع جهودها الحثيثة الهادفة لإعطاء المزيد من الزخم لاقتصاداتها، كما أنه يأتي في ضوء تطورات مهمة تشهدها الأسواق المالية الإقليمية والعالمية عموماً في المجالات المختلفة التنظيمية والقانونية والمؤسسية.

وأضاف معاليه :لعله من المهم هنا أن نعرج سريعاً على موقف أسواق دولة الإمارات بنهاية عام 2016؛ حيث حقق مؤشرا سوقي أبوظبي ودبي نمواً بلغت نسبته 5.6% و12.1% على الترتيب، كما تم خلال العام تداول 155.5 مليار ورقة مالية بلغت قيمتها نحو 49.7 مليار دولار، وارتفعت القيمة السوقية بنهاية عام 2016 إلى نحو 222 مليار دولار، ووصل عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة إلى 126 شركة، وبلغت نسبة القيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي 55.87%، وقيمة التداول للناتج المحلي الإجمالي 12.5%.

وتابع معاليه: يجدر بي في هذا المقام الإشارة إلى أن تركيز هذا المؤتمر على "دور الأسواق المالية في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والسعادة" يأتي متسقاً تماماً مع رؤيتنا للتنمية الاقتصادية التي تتطلب تعبئة كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية شاملة تسهم فيها كافة القطاعات الاقتصادية، ومما لا شك فيه أنه في قطاع الأسواق المالية تحديداً، يكون للمعرفة دورٌ حيويٌ كمحركٍ رئيسٌ للنمو؛ حيث ينصرف المزيد من العناية والاهتمام لتقنيات المعلومات والاتصالات والأفكار الإبداعية المستحدثة، وتصبح الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية، أو مايطلق عليه رأس المال البشري، أحد أكثر الأصول قيمة.. كما ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة وتمكينها، والتي تتمثل غالباً في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

وأضاف: أود أن أؤكد في هذا الموضع كذلك على أن اقتصاد المعرفة هو هدف استراتيجي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وأنه يلقَى اهتماماً بالغاً من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، وأن وزارة الاقتصاد والجهات والهيئات التي تخضع لإشرافها تحرص كل الحرص على تطوير الاقتصاد المعرفي من خلال إصدار تشريعات تشجع الاقتصاد المعرفي عالي الإنتاجية، وتقديم خدمات جديدة تدعم الوصول إلى اقتصاد يرتكز على الابتكار والتكنولوجيا، مع استقطاب أرقى الخبرات العالمية في هذا المجال، تحقيقاً لرؤية الإمارات 2021 ومستهدفات الأجندة الوطنية.

> الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية أحد أكثر الأصول قيمة

وقال معاليه: إننا نتطلع إلى أن تناقش جلسات هذا المؤتمر باستفاضة التطورات والمستحدثات المتصلة بأسواق الأوراق المالية وعلاقاتها المتداخلة مع كل من اقتصاد المعرفة، الابتكار والسعادة، وأن نضع أيدينا على الرؤى والسياسات اللازمة لتطوير هذا القطاع المالي في هذا الاتجاه للاستفادة منه في تمويل برامج التنمية في المنطقة والعالم.

واختتم معاليه :إننا جميعاً على بينة بحجم المهام والتحولات التي تمر بها الأسواق المالية في عالم سريع التغير، ونعي أن المطلوب منا جميعاً التعاون وتبادل الخبرات، وتعزيز ثقة المستثمرين بها بما ينعكس إيجاباً على الاقتصادات الوطنية. نستعين في كل ذلك بالعلم والمعرفة والأمل والعمل، وقبل ذلك وبعده.. بتوفيق الله تعالى".

أتكنس: الابتكارات تعزز الكفاءة

تناول بول أتكنس الرئيس التنفيذي في باتوميك جلوبال والمفوض السابق في لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بالولايات المتحدة في كلمته الرئيسة للمؤتمر، "سبل الاستفادة من اقتصاد المعرفة والابتكار في تطوير الأسواق المالية الناشئة".

وقال أتكنس"عانت أسواق رأس المال في أمريكا وأوروبا خلال الأعوام الثمانية الماضية من كثرة القوانين وتدخل الحكومة، ولا شك أن كثرة التشريعات تعني للمستثمر زيادة في الأسعار وانخفاضا في العوائد ونقصا في الخيارات المتاحة وتؤدي لانخفاض تنافسية الأسواق، وأكثر المتأثرين من التشريعات الحكومية الكثيرة هي الشركات الصغيرة.

وأضاف: ترجع قوة الأسواق المالية في الولايات المتحدة إلى عوامل الشفافية، حماية المستثمر، الابتكار، سهولة انتقال ووصول المعلومات، ولا شك أن إسهامات الدول العربية قديماً هي التي أوجدت المخترعات والابتكارات الحديثة ومنها FinTech.

وأوضح أن الابتكارات في الأسواق المالية تؤدى إلى تخفيض التكلفة، وشفافية أكثر، وكفاءة أكثر فضلاً عن تقديم خدمات مالية أكثر لعدد أكبر من الناس.

وقال :لا شك أن نظام الملكية القائم على الشفافية مهم جداً، حيث بدونه يكون من الصعب على المستثمرين الدخول في عمليات مع أطراف أخرى أو على أصول بطريقة غير واضحة وغير شفافة، فمثلاً – البلوك تشين وهو أحد تطبيقات FinTech – يعتبر نقطة انطلاق وثورة في مجال الملكية، إذ أنه يضمن الملكية من خلال منصة/ سجل شفاف غير مركزي لعدد كبير جداً من العمليات، حيث يقوم النظام قبل العملية بالتحقق من أن هناك تزامن وتوافق بين كافة الأجهزة على الشبكة، وربما في المستقبل يتمكن البلوك تشين من تقييم الأوراق المالية والمشتقات لحظياً وحساب مدفوعات الهامش وإنهاء العمليات عند تعثر الطرف النظير.

وتعمل دبي على أن تكون مركزاً للبلوك تشين، لأنه يؤدي لسرعة المعاملات، تخفيض التكلفة، وزيادة الأمان، وفي مجال الخدمات المالية يؤدي إلى كفاءة وسرعة عمليات القيد والتسوية ويزيد من معدلات الدخول للأسواق من قبل المستثمرين.

واستطرد: "أيضاً من ضمن تطبيقات FinTech هناك التمويل الجماعي، العملة الافتراضية، التطبيقات البنكية على الأجهزة المحمولة، أنظمة الدفع، الذكاء الاصطناعي"، وهذا الأخير يمكن استخدامه في إدارة المحافظ والاستثمارات، التداول عالي الوتيرة، تحليل البيانات، أمن المعلومات، منع الاحتيال، ضمان القروض، وحتى المبيعات وخدمة العملاء. وهناك أيضاً المستشار الذكي.

وقال :إن الإطار التنظيمي البطيء أو غير المعاصر يمكن أن يعيق هذا التقدم، وعلى سبيل المثال كيف سيتأثر FinTech بالتشريعات الكثيرة، علماً بأن مجلس الاستقرار المالي سيقوم بتقييم آثار التكنولوجيا المالية والابتكارات على الاستقرار المالي للنظام المالي ككل، أما منهجية الأيوسكو فتقوم على أساس عدم فرض منهج إلزامي فيما يتعلق بالمواءمة التنظيمية.

يذكر أن السيد أتكنس قام بمساعدة الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس دونالد ترامب في مراجعة السياسات وخطط مختلف الوكالات المالية الحكومية في أمريكا.

ورأى أن المبالغة في التنظيم المبكر للتكنولوجيا المالية بأنواعها قد تؤدي إلى تداخل المبادرات التنظيمية وإعاقة الابتكار. وقال :إن التقنيات الجديدة المبتكرة والديناميكية في قطاعات الأوراق المالية، والخدمات المصرفية، والإقراض، وغيرها من الخدمات المالية لديها القدرة على الحد بشكل كبير من تكاليف المعاملات، والأعباء الإدارية، وتعزيز كفاءة السوق، وإيجاد مصادر جديدة لرأس المال للشركات الصغيرة، وتعزيز الخيارات الاستثمارية للمستثمرين.

وأضاف: يتعين على المنظمين عدم التسرع في هذا المجال حتى يكون لديهم فهم أكثر اكتمالاً للمنتجات والخدمات التي توفرها هذه الشركات الناشئة، ونماذج أعمالهم، والأسواق التي تعمل فيها.

ونوه إلى أنه يمكن للتكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تمثل تحدي أن تكون نعمة كبيرة للصناعات من حيث زيادة مستوى المنافسة، وتذليل العوائق أمام دخول الشركات الجديدة، بما يعود بالنفع على المستهلكين والمستثمرين والموظفين ودافعي الضرائب. ويجب على المنظمين ألا يسعوا بالضرورة إلى فرض الأنظمة الحالية على التكنولوجيا المبتكرة بطريقة موحدة؛ حيث يجب مراعاة الاختلافات التي تنطوي عليها. وقال: تعتبر هذه التطورات مصدراً لفرص جيدة للدول العصرية كدولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير الأسواق والمراكز المالية العالمية للدخول والحصول على جزء مهم من هذه الأسواق الجديدة.

وأكد انه مع كل هذا، فمن المهم جداً التأكد من أن هذه التكنولوجيات الجديدة لا تؤثر على نزاهة السوق، ويتعين على المنظمين وضع الهيكل القانوني الذي يحمي بشكل أساسي حقوق المساهمين، ويدعم شفافية السوق، ويعاقب بشكل صارم أي انتهاكات للقوانين. فمثلاً من حيث حماية المستثمرين، فإن المستثمرين يريدون في الأساس حماية حقوق ملكياتهم من خلال تنفيذ الارتباطات التعاقدية بشكل سليم ومن خلال وجود قوانين قوية لمكافحة الاحتيال.

وتابع: أما بالنسبة للشفافية في السوق، فيجب تطوير أنظمة الإفصاح المطلوب في الأسواق بشكل يوازن بين احتياجات المستثمر من المعلومات وبين تكاليف الامتثال لقواعد الإفصاح التي ستتكبدها الشركات المصدرة للأوراق المالية، وينبغي أن تركز متطلبات الإفصاح على المسائل الأكثر عرضة للتلاعب أو تحريف في البيانات المالية داخل الشركات، هذا فضلاً عن أهمية استقلال المحاسبين والمدققين.

جوارزو: فرص سانحة للاستثمار في الأسواق الخضراء

شدد منير جوارزو رئيس لجنة أفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" على التركيز على مبادئ الكفاءة والشفافية وحماية المستثمرين.

وأشار إلى أن هناك فرصة سانحة في الأسواق للاستثمار في مجال الأسواق الخضراء، وأن سوق الأوراق المالية توفر منصة للابتكار، وأن هناك ترابط بين وجود المعرفة وإمكانية تحقيق الثروة.

وأوضح أن الابتكار فرصة لجعل الأسواق أكثر تنافسية، وأن التكنولوجيا تلعب دوراً مهما في توفير البنية الأساسية للأسوق، كما أن التقنيات المالية ستؤدي لتطوير الأسواق، ولكنها تمثل في الوقت نفسه تحدياً للجهات التنظيمية.

الجلسة الأولى.. الاتجاهات العالمية للابتكار

ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وتناولت "الاتجاهات العالمية الحديثة للابتكار في الأسواق المالية ودور التكنولوجيا المالية"، وأشار البلوشي إلى أن "سوق أبوظبي للأوراق المالية وظف الابتكار في حالات عدة من بينها إصدار رقم المستثمر خلال دقيقة واحدة، كما نجح في تقليل مدة إصدار تقارير التداول وإتاحتها على الأجهزة الذكية، كما أنه طبق تقنية البلوك شين في مجال التصويت الإلكتروني للجمعيات العمومية للشركات.

وأضاف: رغم أن للتكنولوجيا المالية مزايا كتسريع تنفيذ المعاملات، إلا أنه قد يكون لها تأثير سلبي على العمليات الأساسية فضلا عما قد تمثله من تهديدات تقنية".

المختبر التنظيمي

تحدث في الجلسة ريتشارد تينغ الرئيس التنفيذي للسلطة التنظيمية للخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي حيث تعرض لدور المراكز المالية العالمية والهيئات المالية في تعزيز الابتكار في الاقتصاد..

وقال تنج في كلمته إن المختبر التنظيمي هو إطار تنظيمي مصمم خصيصاً للسماح لشركات التكنولوجيا المالية لتطوير واختبار حلول ابتكارية بالتكنولوجيا المالية في بيئة محكمة دون الحاجة للامتثال لكامل المتطلبات التنظيمية، ويتضمن متطلبات ميسرة وتكون مدة التطوير والاختبار هي عامين وهناك فريق عمل متفرغ للمساعدة فيما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية.

وبين أن عناصر النظام البيئي هي البنية الأساسية ورأس المال والطلب والسياسات، أما عن الجهات التي تتداخل وتتعاون في النظام فهي: مستثمرو السوق الأولية- مشروعات رأس المال المخاطر- الأكاديميون- المبتكرون وأصحاب الأفكار- شركات التكنولوجيا- مؤسسات مالية- مستهلكون- شركات- الحكومة- الجهات التنظيمية.

وأضاف أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج لخدمات مالية متطورة لتلبية النمو الاقتصادي والتنوع السكاني، ونتيجة وجود مجموعة كبيرة من الشركات في المنطقة، وأنه يجب في البداية قبل تنظيم التكنولوجيا المالية، أن يتم فهم واستيعاب نموذج العمل المقدم من الشركات والمخاطر المتعلقة بها، وذلك يتم في البيئة الافتراضية ممثلة في المختبر التنظيمي، ثم يتم بعدها وضع اللوائح التنظيمية للشركات.

وشدد على أهمية التعاون بين الجهات التنظيمية على مستوى المنطقة وعلى مستوى الدول، كما يجب تعيين شخص تكون مهمته قاصرة على متابعة وتطوير الأنظمة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، ويلاحظ أن أغلب شركات التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وناشئة وتعاني من قصور في الموارد والتمويل، لذا فإنه يجب على الجهات التنظيمية توخي المرونة عند وضع القواعد التنظيمية الخاصة بها؛ حيث لا يكون من المفضل تطبيق الأنظمة الحالية بوضعها الحالي على هذه الشركات. ويتعين قياس معدل الاختراق للتكنولوجيا لمعرفة مدى التأثير على النظام المالي.

وقال: يجب على المؤسسات المالية القائمة تبني التكنولوجيا المالية، وهو أمر ضروري في ارتفاع مستوى المنافسة وانخفاض هوامش الربح والحاجة لزيادة مستوى فعالية أنشطة تشغيلها".

مبادرات تطوير أسواق السندات في آسيا

من جهته، قدم كوك يونغ هو شريك ورئيس/ الخدمات المالية بجنوب شرق آسيا وسنغافوره بديلويت آند توش، عرضاً تقديمياً تناول الاتجاهات العالمية الحالية للابتكار في أسواق رأس المال ودور التكنولوجيا المالية.

وتحدث يونغ هو عن تشجيع إصدار السندات بالعملة المحلية وزيادة تشكيلة السندات والمصدرين،

واستثمار الأموال المتجمعة لدى صناديق السندات في أسواق السندات لتقليل المعوقات أمام المستثمرين وزيادة سيولة أسواق السندات الحكومية. وأشار إلى وجوب تحديد القضايا الأساسية في تطوير أسواق السندات المحلية وتحقيق التناغم بين الممارسات في الأسواق واللوائح وتسهيل إصدار السندات عبر الحدود، ونبه إلى أنه من خلال التعزيزات الائتمانية يتم تسهيل الإصدارات الكبيرة للسندات وكذا عبر الحدود، وأنه يجب أن يكون هناك تكامل إقليمي في التجارة والخدمات وأسواق رأس المال في المنطقة الآسيوية.

وأوضح أن الاندماج والاستحواذ يهدف أحياناً لزيادة القدرات وإيجاد شبكات جديدة، ويجب الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، فالزيادة في محو الأمية التقنية تسهم في جلب اهتمام العملاء بالمنتجات والخدمات، كما أن الاعتماد على فكرة "العميل أولاً" يؤدي إلى تقديم خدمات فريدة بما يساهم في الاحتفاظ بالعملاء وزيادة ولائهم، ويجب أن تكون هناك شفافية فيما يتعلق بالرسوم المفروضة، ويقع على عاتق الأسواق إتاحة المعلومات للمستثمرين على أساس لحظي وبكل سهولة.

وأضاف: "لا شك أن وجود إطار تنظيمي حديث ومعاصر يساهم في تطوير السوق والابتكارات، ولكن التحوط من أن الأنظمة الصارمة ومتطلبات رأس المال الكبيرة فيها وتكلفة الامتثال للمتطلبات التنظيمية تضغط على الشركات وربحيتها، ومن واجب الشركات تعهيد الأنشطة غير الرئيسية، وتبني التكنولوجيا الحديثة التي تعتبر تحدياً".

وقال: "إن الاستثمارات العالمية في مشاريع التكنولوجيا المالية نمت أكثر من 10 مرات خلال السنوات الخمسة الأخيرة إلى ما يصل إلى 22 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وكانت آسيا هي واحدة من أسرع المناطق نمواً ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل، خصوصا في آسيا".

وبين أن التكنولوجيا الجديدة تعتبر من أهم محركات الابتكار في أسواق رأس المال ومن أهم هذه الابتكارات كانت أتمتة العمليات الروبوتية وتكنولوجيا المعاملات الرقمية والتقنيات السحابية، والتحليلات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي.

وتوقع أن تؤثر التكنولوجيا المالية على أسواق المال العالمية من خلال:

• الاستفادة من الحلول التكنولوجية لتوفير التكاليف التشغيلية، وزيادة كفاءة العمليات ورفع مستوى الشفافية.

• انتشار أجهزة أكثر ذكاء وأسرع أداء لتعزيز قدرات المتداولين في الأسواق المالية وإحداث تحول في أسواق رأس المال.

• زيادة التنوع والمنافسة للحصول على التمويل بطرق جديدة تتخطى الطرق التقليدية مثل الأسهم التقليدية والسندات.

• أتمتة المهام الروتينية لوظائف الامتثال وذلك لتعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر التشغيلية، وتخفيض تكاليف الامتثال للقوانين والأنظمة.

• زيادة اعتماد تكنولوجيا أمن الفضاء الإلكتروني لمنع تسرب معلومات العملاء الحساسة أو تكبد الخسائر المالية.

• استخدام البيانات الضخمة وحلول الذكاء الاصطناعي تسمح لموظفي المكاتب الأمامية بالحصول على مرئيات أكثر عمقاً عن عملائهم وترفع من سرعة وجودة عملية اتخاذ القرارات. وتابع: "يمكن أن يكون المنظمون داعمين للنمو أو حجر عثرة تجاه انتشار التكنولوجيا المالية. وقد تم إطلاق مجموعة من المبادرات التنظيمية في أنحاء آسيا والمحيط الهادئ والتي تستهدف تيسير ورصد الابتكار والتطور في التكنولوجيا المالية.

معالي المهندس سلطان المنصوري خلال تسليم درع تذكارية إلى سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية

.. وخلال تسليم درع تذكارية إلى حسن السركال نائب الرئيس التنفيذي –الرئيس التنفيذي للعمليات لسوق دبي المالي

تكريم الشركاء الاستراتيجيين

كرم معالي المهندس سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، الشركاء الاستراتيجيين للهيئة، ورعاة الحدث. شمل التكريم عدداً من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، وشركات المساهمة العامة، وشركات الوساطة، والمصارف العاملة بالدولة.

الجلسة الثانية: اقتصاد المعرفة

ترأس الجلسة الثانية أميت جين الرئيس التنفيذي لشركة إعمار بدبي وتناولت "دور سوق رأس المال في تحقيق اقتصاد المعرفة".

و نوه إلى أن السوق المالي يوفر فرصة للمستثمرين لتحقيق الثروة كما يوفر للمشاريع الفرصة لزيادة رأس المال وتنمية المشروعات.

تحدث في الجلسة روبرت أنصاري المدير التنفيذي ومدير تغطية العملاء بمنطقة الشرق الأوسط/ مورجان ستانلي، عن "السياسات والمبادرات المطلوبة من الأسواق المالية المحلية لتحقيق التنافسية والريادة في مجال الأسواق المالية".

سياسات لتحقيق التنافسية

قال روبرت أنصاري- رئيس مؤسسة MSCI- الشرق الأوسط " إن دخول ووصول المستثمرين للأسواق، يختلف ما بين المستثمرين المحليين والأجانب، وما بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، وهناك تنافس على مستوى الدول الناشئة لاجتذاب رؤوس الأموال، وهناك توقع بإدراج الأسهم الصينية ضمن الأسواق الناشئة وهذا سيكون له أثر كبير.

وأضاف :لا شك أن للمستثمرين المحليين دور كبير، ولكن المستثمرين المؤسساتيين الدوليين هم الذين يحركون تدفق رؤوس الأموال، وبالتالي فإن مسألة وجود قيود فيما يتعلق بتملك الأجانب تعتبر مسألة جوهرية، ومن ناحية أخرى يثور تساؤل عن حق المستثمرين (الأجانب) في التصويت بجانب الحصول على المنافع الاقتصادية للأوراق المالية.

وأكد على أنه يجب أن توازن التشريعات ما بين حماية المستثمرين المحليين وما بين إعطاء المستثمرين الأجانب - وخاصة المؤسساتيين - حقهم في دخول الأسواق وما ينتج عنه من منافسة شديدة، وبالتالي فدور التشريعات هو تحقيق الشفافية في الأسواق

> دور التشريعات تحقيق الشفافية في الأسواق والمعاملة المتساوية بين المستثمرين

والمعاملة المتساوية بين المستثمرين.

وفيما يتعلق بالبنية الأساسية للأسواق، قال: يجب أن يكون هناك نظام تقاص وتسوية وفقاً للمعايير العالمية بحيث يتضمن أساس التسليم مقابل الدفع DVP، وأن يكون هناك استخدام للحسابات المجمعة، وأن تكون تشريعات الأسواق متطورة وتكون هناك قدرة على الإنفاذ، مع تسهيل دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية، وأن يكون سوق سعر الصرف متطوراً، كما ينبغي أن يكون هناك تنويع في المنتجات في الأسواق، وأن تكون إفصاحات الشركات العامة بلغات مختلفة، كما يجب أن تكون هناك تشريعات لتشجيع الإدراجات الجديدة، وأن تكون قواعد تعليق وإلغاء الإدراج واضحة".

وأوضح السيد روبرت "الدور التنظيمي المهم في معايير MSCI لتصنيف الأسواق، والتي تركز على معايير الوصول للسوق وهي: درجة الانفتاح على الملكية الأجنبية، سهولة تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، كفاءة الإطار التشغيلي، البيئة التنافسية واستقرار الإطار المؤسسي.

وقال :يعمل MSCI بشكل وثيق مع المنظمين من خلال التشاور معهم بشأن التغييرات التنظيمية المطلوبة لإجراء مراجعة لإعادة تصنيف السوق المحلية على المؤشر من فئة إلى فئة أخرى أعلى.

وتابع: أدخلت MSCI الإمارات العربية المتحدة في مراجعة إعادة التصنيف في عام 2008، ومنذ ذلك التاريخ وحتى العام 2014 بذلت جميع الأطراف المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة لتطوير الأنظمة والآليات في الأسواق المحلية بما في ذلك: الفصل الرسمي بين حسابات الحفظ والتداول، تنظيم نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية، طرح نظام التسليم مقابل الدفع، كما تم تنظيم المعاملات، وعمليات إقراض واقتراض الأوراق المالية".

الاصلاحات الجريئة تساعد الاقتصادات الناشئة

بدوره قال جورانج ديساي الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع في ورقته بالمؤتمر التي جاءت بعنوان "دور الأسواق المالية الناشئة في الوصول لاقتصاد المعرفة"،

"إن حالة السوق الناشئة تكون حالة انتقالية في طبيعتها حيث يكون الاقتصاد في حالة التحول من اقتصاد مغلق لاقتصاد السوق المفتوح، وإن الإصلاحات الاقتصادية الجريئة مع وجود سوق رأس مال شفاف وكفؤ وسوق سلع ذو سمعة قوية يساعد الاقتصادات الناشئة (ومنها اقتصاد دولة الإمارات) على التحول للمستوى الأفضل لأداء الاقتصاد.

وأضاف:لا شك أن وجود سوق مالي ناشئ وكفوء من الأهمية بمكان، لأنه يدعم ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ويشجعهم على الاحتفاظ باستثماراتهم في الأسواق المحلية خاصة في ظل وجود إطار تشريعي قوي.

وتابع: نتيجة وجود مجموعة كبيرة من المغتربين بدولة الإمارات وقيامهم بتحويل أموالهم للخارج، فإن وجود سوق صرف أجنبي كفؤ يعد أمراً هاماً

مع مراعاة توفر فرص للاستثمار الأفضل وضرورة وجود فرص للتحوط من المخاطر.

وأوضح ديساي أن بورصة دبي للذهب والسلع تعتبر منصة الكترونية، وبالتالي يمكن للأعضاء الدخول إليها من أي مكان في العالم، ولديها بنية تكنولوجية قوية وتقدم منتجات فريدة على مجموعة مختلفة من الأصول وتطبق المعايير العالمية للأيوسكو كما أنها تعمل مع هيئة الأوراق المالية والسلع على تطوير أنظمة التقاص المركزي، مؤكداً أهمية وجود مركز موحد للتقاص المركزي لكافة الأسواق في الإمارات، كما أن وجود مستودعات تداول يمكن أن يفصح لها عن عمليات المشتقات بنظام OTC بصورة منتظمة وموحدة هو أمر مهم جداً لتلافي مخاطر تعثر الطرف المقابل".

أسوق رأس المال أداة فاعلة لوضع السياسات

وأشار جيف سنجر الرئيس التنفيذي السابق لمركز دبي المالي العالمي في ورقته التي جاءت بعنوان"الفرص والتحديات لتحقيق السعادة للمستثمرين والشركاء الاستراتيجيين للأسواق المالية المحلية"، إلى إن لأسواق رأس المال فوائد كبيرة تاريخياً تتراوح من توفير التمويل للاقتصاد الفعلي والمتنوع وتمكين الشركات الكبيرة من الحصول على التمويل اللازم للنمو السريع، وتمكين الجمهور للمشاركة في هذا النمو الاقتصادي، وبالتالي نقل الثروات عبر الأسواق.

وتابع : نرى مؤخراً لجوء الشركات والمشاريع للتمويل الخاص، والذي يدعمه نمو حجم أصول صناديق الملكيات الخاصة وصناديق الثروة السيادية، حيث أصبحت الشركات تلجأ إلى مصادر التمويل الخاصة تلك على حساب الحصول على التمويل من خلال الطرح العام، والذي يسمح للجمهور بالمشاركة في هذه المشاريع الخاصة والاستفادة من الأرباح والثروات التي تحققها.

ودعا المتحدث الهيئات التشريعية، وصناع السياسات، والمنظمين، والممارسين إلى التفاعل مع هذه التطورات. وقدم بعض التوصيات أهمها: توسعة نطاق الفرص المتاحة للمستثمرين في المنطقة من خلال توفير آليات الوصول المباشر للأسواق إلى المستثمرين الدوليين، وانسيابية شاشات ومنصات التداول بين البورصات المحلية، وإنشاء بيت مقاصة مركزي لكلا السوقين، ووجود سوق مالي إقليمي في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مع تأسيس مقاصة ومركز تسوية مشترك، ويمكن استخدام منصة مشتركة لتحقيق الكفاءة وتمكين سهولة الوصول إلى أسواق المنطقة. وأشار إلى أهمية وجود عدة فئات مختلفة في السوق مثل فئة الشركات الكبرى، وفئة الشركات الصغيرة والنامية، وفئات أخرى، وتوقع جيف سينجر مستقبلاً مهماً لسوق التمويل العام في أفريقيا وجنوب آسيا، ويمكن أن تكون دولة الإمارات لاعباً رئيسياً هنا نظرا لموقعها المركزي. وأشار إلى عدة فوائد لوجود سوق إقليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أهمها: اتساع حجم السيولة المتوفرة في المنطقة، تطوير سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عدم الاعتماد على أسواق رأس المال الخارجية، إعادة توزيع الثروة من خلال السوق، الاعتراف التنظيمي العالمي بأسواق المنطقة، وطرح منتجات وخدمات جديدة. وأكد على أهمية أن تتناغم قواعد العمل التي تطبقها السوقان الماليان، بالإضافة إلى إتاحة منصة مستقلة للشركات العائلية مع مراعاة خصوصية وضع هذه الشركات المتعلق بالشفافية والإفصاح. كما تطرق إلى أهمية جذب الشركات للإدراج بالدولة بدلا من الاتجاه للإدراج بالأسواق العالمية".

الجلسة الثالثة: دور التعليم المستمر والبحث العلمي في تطوير القدرات الإبداعية للعاملين في قطاع الأسواق المالية

ترأس الجلسة الثالثة الحوارية جليل طريف الأمين العام لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية؛ حيث ركزت الجلسة النقاشية على "دور التعليم المستمر والبحث العلمي في تطوير القدرات الإبداعية للعاملين في قطاع الأسواق المالية.

شارك في الجلسة السيد عامر خانصاحب رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين بدولة الإمارات، والسيد كيفن موور مدير التطوير بمعهد سي.آي. أس.آي البريطاني، والسيد محمد علي ياسين المدير العام لشركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية.

وتم خلال الجلسة الحوارية مناقشة مدى دور الهيئات التنظيمية في فرض وجود مؤهلات معينة كمتطلبات للترخيص لبعض الوظائف، مع تأكيد أن هيئة الأوراق المالية والسلع تمثل نموذجا يحتذى في تشجيع الجهات التنظيمية في الدول الأخرى على الاحتذاء بها من حيث فرض متطلبات التأهيل والتدريب.وتمت كذلك مناقشة ضرورة استخدام التكنولوجيا لتطوير جوانب التدريب والتطوير في صناعة الخدمات المالية، من أجل مواكبة احتياجات الأجيال الجديدة من المهنيين وذلك لجعل آلية نشر التدريب والتطوير مواكبة للمستجدات.

ونوه المشاركون في الجلسة إلى ضرورة أن يكون هناك حاجة للتعلم الدائم موضحين أن للجهات المهنية دور مهم في هذا المجال من حيث رفع مستوى المعايير المهنية وما فيه مصلحة المجتمع من خلال الحفاظ على مصلحة الجمهور واستثماراتهم، مع التأكيد على أن دور المؤسسة ليس فقط الاهتمام بالربحية ولكن أيضاً تقييم الممارسات المهنية للعاملين بالصناعة وأن يكون جزءاً من ثقافة المؤسسات هي المعايير الأخلاقية والمهنية، ومن ناحية أخرى يجب تثقيف وتعليم المستثمرين كذلك. وقالوا: يجب على الجهات التنظيمية أن تقدم البرامج التعليمية بصورة مستمرة وأن تجعل التعليم والتدريب متدرجاً ومتطوراً، كما يجب أن يتم توضيح مصادر المعلومات التي ترد في التقارير التي تنشر.ويجب أن يكون هناك مستوى معين من الخبرة والتعليم لدى من يعملون بالصناعة، ويجب أن يتم استيفاء متطلبات تجديد العضوية بالجمعيات المهنية وخاصة استيفاء متطلبات المعايير المهنية.

دعما لمبادرة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات

«الأوراق المالية» توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة منى المري نائب رئيسة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، رئيسة مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة؛ وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون بينهما وتكثيف جهود الدولة الهادفة لتحقيق التوازن بين الجنسين، من خلال العمل على رفع مشاركة المرأة في مجالس إدارات الشركات المساهمة في الأسواق المالية، وفقاً للمؤشرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقع المذكرة عن هيئة الأوراق المالية، سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة وعن مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، سعادة شمسة صالح الأمين العام للمجلس. وتنص المذكرة على تبادل الخبرات والتنسيق والتعاون في مجالات تنظيم برامج تدريبية في مجال أسواق المال وصناعة الخدمات المالية، بهدف تطوير وتحسين المستويات المهنية وزيادة الوعي بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة بالأسواق المالية، إلى جانب تبادل المعلومات والخبرات والدراسات والبحوث بين الطرفين ذات العلاقة بأغراض المذكرة وبما يتناسب مع السياسات المعمول بها لدى أي من الطرفين. كما تتضمن المذكرة التعاون في مجال التأهيل والتثقيف التوعوي بين الطرفين في كافة المجالات ذات الاختصاص المتبادل، والاشتراك في تنظيم المؤتمرات، والاجتماعات، والندوات وورش العمل ذات العلاقة باختصاص الطرفين، ومنح موظفي الطرفين فرصة الاستفادة من الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي ينظمها أي منهما.

يشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع أصدرت "القرار المعدل لحوكمة الشركات رقم 7/ ر.م لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة" الذي تضمن اشتراط ألا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20% من تشكيل مجلس الإدارة مع التزام الشركات بالإفصاح عن أسباب تعذر تحقيق تلك النسبة.

كما تضمن القرار التزام لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركات المدرجة بتشجيع ترشح المرأة لعضوية مجالس إدارات الشركات من خلال مزايا وبرامج تحفيزية وتدريبية.

..و توقع مذكرة تفاهم مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم مذكرة تفاهم من أجل تبادل الخبرات وتعزيز التعاون المتبادل بينهما في مجالات التنمية الثقافية والاقتصادية من خلال الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب والتثقيف التي تقدمها الهيئة والمؤسسة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وقع المذكرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة وعن المؤسسة سعادة جمال بن حويرب العضو المنتدب.

ويأتي التوقيع على المذكرة انطلاقاً من الرغبة المشتركة بين الجانبين في تطوير أسس التعاون المتبادل بينهما لأجل المساهمة في تنفيذ البرامج التنموية ذات الصلة بكل منهما، وتقديراً للمصالح المشتركة في تطوير العلاقات الثنائية، وإيماناً منهما بأن التعاون بين الطرفين يساهم في التنمية المحلية.

وأشاد د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة بدور مؤسسة محمد بن راشد في دعم الأنشطة المعرفية، ومجالات البحث والتطوير، والنشر والترجمة، وتنمية الثقافة العامة، وإطلاق الجوائز العالمية في مجالات الثقافة والأدب والمعرفة والعلوم، وإعداد وصقل جيل الشباب.

وقال سعادة جمال بن حويرب: " تسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بشكل حثيث ومستمر، إلى توطيد أواصر التعاون بينها وبين مختلف الجهات والهيئات في الدولة، بما يواكب توجيهات قيادتنا الرشيدة حول أهمية تفعيل علاقات الشراكة بين مختلف الجهات بالدولة بشكل يسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة على مختلف الصعد، وعن طريق الاستفادة من الخبرات التراكمية لكل جانب".

وتفعيلا للمذكرة، وقع الجانبان كذلك اتفاقية لتقديم الخدمات تتولى بمقتضاها مؤسسة محمد بن راشد تقديم خدماتها للهيئة في إطار مبادرة "عائلتي تقرأ"، تتضمن تزويدها بعدد من الكتب المعنونة بـ"عائلتي تقرأ"، وتوزيع مجموعة من صناديق الكتب على مستوى الدولة، وذلك مقابل مشاركة من الهيئة في جزء من تكلفة المبادرة.

«الهيئة» توقع مذكرة تفاهم مع «الأوروبية للأوراق والأسواق المالية»

اعتراف أوروبي بشركات المقاصة المركزية في الامارات

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية (ESMA) تستهدف تبادل المعلومات حول الالتزام المستمر لدور المقاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تخضع لرقابة وإشراف هيئة الأوراق المالية والسلع، بما يضمن الاعتراف الفني والقانوني بشركات المقاصة المؤسسة في الأسواق المحلية بالدولة. وتعد هذه المذكرة الثانية التي يتم توقيعها تحت غطاء الهيئة الأوروبية؛ حيث اختصت الأولى بالاعتراف المتبادل لصناديق الاستثمار البديلة بشكل منفرد مع كل هيئة أوروبية.

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، أن توقيع المذكرة بين الجانبين يعد على جانب كبير من الأهمية نظراً لأنها تنطوي على اعتراف الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية بشركات المقاصة المركزية المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الأمر الذي يمكن هذه الشركات من تقديم خدماتها للبنوك والمؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي. وأوضح معاليه أن الاتفاق يظهر أن هيئة الأوراق المالية والسلع راعت عند وضع أنظمتها متطلبات ومعايير الهيئة الأوروبية للأوراق المالية، وأن الأنظمة الجديدة التي أصدرتها الهيئة تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وثمن معاليه هذا الإنجاز الذي يعكس مدى حرص واهتمام حكومة الإمارات تجاه المستثمرين ويؤثر إيجاباً على حجم الاستثمار المؤسسي وبخاصة الأجنبي في الدولة، ويؤكد على أن ما وصلت إليه أسواق المال والسلع بالدولة من تطور يعكس جاذبيتها وتنافسيتها على المستويين الاقليمي والدولي، وأنه يندرج ضمن جهود الهيئة نحو الارتقاء بأسواق المال والسلع في الدولة إلى مصاف أسواق الدول المتقدمة.

وقع المذكرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع سعادة د.عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي بالإنابة وعن الطرف الثاني ستيفين مايجور رئيس الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية. وتم التوصل إلى نصوص المذكرة الموقعة بموجب اللوائح التنظيمية للبنية التحتية للأسواق الأوروبية، بما يحدد أسس وترتيبات التعاون المتعلقة بمراقبة الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية لالتزام شركات المقاصة المستمر بشروط الاعتراف المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية للبنية التحتية للأسواق الأوروبية.

وبمقتضى المباحثات التي جرت بين الطرفين تمهيداً لصياغة مذكرة التفاهم، أقرت المفوضية الأوروبية بأن الترتيبات القانونية والرقابية في هيئة الأوراق المالية والسلع تضمن التزام دور المقاصة بمتطلبات ملزمة قانونياً تعادل المتطلبات المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية للبنية التحتية للأسواق الأوروبية- التي تقتضي خضوع دور المقاصة في الدولة لعمليتيْ رقابة وتنفيذ تتسم بالفعالية بصفة مستمرة- أخذاً في الاعتبار أن الإطار القانوني في الإمارات ينص على وجود نظام معادل فعال "للاعتراف بدور المقاصة بموجب الأنظمة القانونية للدول غير الأوروبية". وتعدُّ مذكرة التفاهم الموقعة وثيقة إعلان نوايا بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات فيما يتصل بمراقبة "الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية" لاستمرار التزام دور المقاصة المغطاة بشروط الاعتراف.

مذكرة تفاهم بين «الأوراق المالية» ومركز الشارقة للتحكيم التجاري

إطلاق شهادة في التحكيم متخصصة في نزاعات الأوراق المالية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي مذكرة تفاهم تستهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجالات أسواق المال وصناعة الخدمات المالية وفض المنازعات عن طريق التحكيم. وقع المذكرة عن الهيئة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة وعن المركز سعادة عبد الله دعيفس رئيس اللجنة التنفيذية للمركز. تهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون فيما يخص إجراء الدراسات المتخصصة، وذلك بما يسهم في تطوير أسواق رأس المال وصناعة الخدمات المالية والاستثمار، ونشر ثقافة التحكيم بين القانونيين والمستثمرين ورجال الأعمال على المستوى المحلي، والتنسيق المتبادل من أجل تطوير آليات مشتركة بما يعزز ويدعم المناخ الاستثماري عبر توفير أرقى معايير النزاهة والشفافية للتحكيم وفض المنازعات بين المستثمرين وفق أفضل المعايير الدولية المعتمدة.

وقال د. عبيد الزعابي " "إن الهيئة تثمن غالياً الرسالة المنوطة بمركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، وهي تؤكد على وجود الأرضية المشتركة للتعاون بين الطرفين فيما يخص توفير العدالة للخصوم عبر آليات شفافة ونزيهة، وتعتز بأن يكون المركز أحد شركائها الاستراتيجيين الذين تتعاون معهم بما يسهم في تحقيق الأهداف والطموحات المشتركة. ولفت سعادته إلى أنه سيتم التعاون مع المركز لإطلاق شهادة في التحكيم متخصصة في نزاعات الأوراق المالية، منوها إلى أن التعاون مع المركز يمثل أهمية خاصة للهيئة بالنظر لدور المركز- كجهة تحكيمية محايدة ومتخصصة في التحكيم- في توفير آليات حل وفض النزاعات التجارية بين المستثمرين وكافة المتعاملين، وبالأخذ في الاعتبار أن الهيئة قد تبنت منذ البداية -ومن خلال منظومتها التشريعية- التحكيم كآلية من آليات حل النزاع، بما يتماشى مع أهدافها الخاصة بحماية المستثمرين وترسيخ مبدأ العدالة.

تعزيزاً للتعاون في مجالات الحوكمة والإدارة الرشيدة

تفاهم بين «الأوراق المالية» و«اتحاد كرة القدم» لدعم جهود الأندية للتحول لشركات مساهمة عامة

معالي سلطان المنصوري: «الأوراق المالية» تدعم جهود تحول الأندية الرياضية بالدولة إلى مؤسسات تدار بطريقة اقتصادية ناجحة

أكد معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع أن المؤسسات الرياضية في الدولة تلعب أدوراً تنموية مهمة تتخطى حدود الأنشطة الرياضة إلى تقديم منتج رياضي احترافي متميز على مستوى عالمي يسهم في رفع مكانة الدولة وتعزيز سمعتها في المحافل والسجلات الرياضية. وأشار معالي وزير الاقتصاد إلى أن اهتمام اتحاد الكرة بالأخذ بالأساليب العلمية المتطورة في إدارة الأندية الرياضية والنظر إليها ككيانات اقتصادية تسهم في خطة التنمية بالدولة مبادرة استثنائية تضع أسس ومعايير لبناء شراكة استراتيجية بين الجهة التنظيمية لقطاع الأسواق المالية- ممثلة في هيئة الأوراق المالية والسلع- واتحاد كرة القدم بهدف تعزيز القدرة التنافسية للأندية الرياضية في دولة الإمارات.

ونوه معاليه إلى أن العديد من الأندية الرياضية بالدولة التي أسست شركات تجارية وشركات استثمارية سوف تستفيد من المبادرات التي تضمنتها مذكرة التفاهم التي ستضع الأساس لإطار عمل موحد يمكن من خلاله العمل على دعم جهود تحول هذه الأندية إلى مؤسسات تدار بطريقة اقتصادية ناجحة وفق نموذج الشركات العالمية، بحيث يكون لديها أطر تنظيمية وهياكل إدارية راسخة تأخذ في اعتبارها قواعد الإدارة الرشيدة وضوابط الحوْكمة المؤسسية، وبحيث تستطيع توفير التمويل اللازم لأنشطتها وإطلاق مشاريعها واستقدام أفضل الخبرات والأجهزة والمعدات الرياضية.

جاء ذلك تعقيباً على مذكرة التفاهم التي وقعها كل من هيئة الأوراق المالية والسلع واتحاد الإمارات العربية المتحدة لكرة القدم. وقع المذكرة عن الهيئة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة وسعادة المهندس مروان بن غليطة رئيس اتحاد كرة القدم.

وعقب التوقيع، أدلى د. عبيد الزعابي، بتصريح أعرب فيه على سعادته بوضع أسس التعاون المشترك مع اتحاد الإمارات العربية لكرة القدم، وأثنى على الجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل تطوير البيئة الرياضية لكرة القدم الداعمة لتحقيق الانجازات العالمية سواء من ناحية استثمار المواهب الصاعدة وكذلك خدمة المجتمع عبر تطبيق معايير وقواعد الاحتراف العالمية والتميز المؤسسي فق المنظومة الرياضية القارية ومعايير الاتحاد العالمي لكرة القدم "الفيفا".

وأوضح أن الدفع باتجاه تحول الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة عامة بما يؤهلها للإدراج لاحقاً في الأسواق المالية يأتي وفق أفضل الممارسات العالمية. كما أن التحول إلى شركات مساهمة عامة يتم طرحها للاكتتاب في السوق الأولى يزكي المنافسة بينها بحيث تُدار كمشاريع ناجحة ، فضلاً عن أن تداول أسهمها يمنحها فرصة الحصول على تمويل بأقل كلفة ممكنة.. كما يمثل قناة لإعادة استثمار مدخرات اللاعبين والمهتمين من المستثمرين المحليين والأجانب في الاستثمار الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية وغيرها من حاضنات الأعمال المنظمة من قبل الهيئة.

وأضاف أن هذا التوجه سيكون له تأثير إيجابي على السوق المالي نظراً لأنه سيمكن من تعزيز عمق الأسواق المالية وإتاحة المزيد من البدائل والأوراق المالية لدى المستثمرين، والمساهمة في تنويع القطاعات المكونة للسوق بما يشكل في النهاية قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

بدوره أشاد مروان بن غليطة، بتوقيع مذكرة التفاهم، بهدف تفعيل وتأطير التعاون بين الجانبين، في مجال تحويل الأندية الكروية إلى شركات مساهمة عامة، ونشر وتعزيز معايير وقواعد الإدارة الرشيدة والحوكمة في شركات الأندية الرياضية، أعضاء الجمعية العمومية لإتحاد كرة القدم، وتقديم الرأي والمشورة والدعم الفني من الهيئة لهذه الأندية.

وأضاف: أشكر معالي الوزير، والهيئة على حرصهما وتعاونهما مع الإتحاد على دراسة وإعداد هذا الملف المهم، وإن شاء الله ينتج عن هذا التعاون، دراسة متكاملة وشاملة من كافة النواحي الفنية والإدارية وتكون قابلة للتطبيق، لبدء مرحلة جديدة من العمل الكبير، لتغيير وجه الكرة الإماراتية، وإدخالها في مرحلة متقدمة من الإحتراف الحقيقي، بالسعي لتأسيس شركات مساهمة بشكل قانوني لكافة شركات كرة القدم بأندية دوري الخليج العربي، حتى تعتمد هذه الأندية على إمكانياتها الذاتية وتنمية مواردها، وتكف عن الإعتماد التام على الدعم الحكومي .

وتنص مذكرة التفاهم على أن يتعاون الطرفان في إطار الصلاحيات المخولة لهما بهدف دعم فرص استفادة كل منهما من امكانيات الآخر، ويتضمن ذلك تشكيل فريق عمل بينهما لوضع الإطار العام بشأن تحويل أندية كرة القدم إلى شركات مساهمة عامة تمهيداً لإدراجها في أسواق المال في الدولة.

كما يتعاون الطرفان كذلك على صعيد دعم وتعميق مفهوم الحوكمة لدى المؤسسات الرياضية بالدولة سواء من خلال تنظيم مؤتمر حول حوكمة الشركات والمؤسسات الرياضية وأندية كرة القدم في الإمارات، كما توفر الهيئة خبراتها ومشورتها للاتحاد للمساهمة في إعداد دليل لحوكمة شركات وأندية كرة القدم في الإمارات.

وفيما يخص التوعية الاستثمارية تقوم الهيئة بتنظيم ندوات وورش عمل متخصصة في مجال حوكمة الشركات لأعضاء مجالس ندية كرة القدم الإماراتية، كما توفر خبراء ومستشارين من جانبها لتقديم محاضرات وندوات عن أسس وقواعد الاستثمار في الأسواق المالية للاعبي كرة القدم المحترفين المسجلين في أندية الدولة.

بهدف تطوير ضوابط حوكمة الشركات بالأسواق المالية

تنسيق بين «الأوراق المالية» و«الإمارات للتصنيف» لإصدار شهادات مطابقة تعتمد معيار أيزو 37001 لتصنيف الشركات وتعزيز مستويات الشفافية والانضباط المؤسسي

أكد سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة أن الهيئة تعمل على تعزيز تطبيق ضوابط الحوكمة والانضباط المؤسسي، وفق توجيهات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، من خلال تطوير آليات إنفاذ حوكمة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بما يسهم في تطوير الصناعة المالية بالدولة.

وأضاف الزعابي أن الهيئة باشرت تفعيل الاتفاق مع "هيئة الإمارات للتصنيف"- بناء على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخراً بين الجانبين- بحيث تتولى "الإمارات للتصنيف" إصدار شهادات المطابقة للمؤسسات كأحد أوجه التطوير فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة والانضباط المؤسسي بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الدولية مثل معايير مكافحة الرشوة والفساد الإداري واستمرارية الأعمال والمسؤولية المجتمعية.

وأوضح أن النصوص التي تضمنتها مذكرة التفاهم تعكس سعي الهيئة الدؤوب لرفع ترتيب الدولة على كافة مؤشرات التنافسية العالمية وفي مقدمتها مؤشر التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشراً فرعياً (رقم 1.05) يقيس مكافحة الرشوة على مستوى المؤسسات، وتعكس كذلك رؤية الهيئة في العمل على أن تتبوأ الإمارات موقع الريادة عالمياً في مجال الشفافية والحوكمة المؤسسية.

ونوه الرئيس التنفيذي للهيئة بالإنابة إلى أن التعاون بين الجانبين من شأنه أن يمثل نقطة ارتكاز للانطلاق ندرس من خلالها تطبيق معيار (ISO37001:2016)، والذي يعتمد أفضل الممارسات العالمية ويراعي توفر عدة متطلبات للتقييم من بينها استخدام منهج تقييم دوري ومدروس للمخاطر المرتبطة بالرشوة، والاستعانة بخطة تقييم تتطلب تعزيز الالتزام والمسؤولية والرقابة من قبل الإدارة العليا، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة في شأن المشاريع وشراكات الأعمال التي تدخل فيها الشركة، والرقابة المستمرة والتحقيق والمراجعة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتحسين المستمر.

وأوضح د. الزعابي إلى أن المعيار يمثل أساساً لنموذج وخطة تصنيف للجهات والمؤسسات التي تتبنى التنافسية في مجالات نشر مبادئ النزاهة والشفافية ومواجهة تحديات الفساد المالي والإداري.. وهو ما يتقاطع مع أهداف الحوكمة أخذاً في الاعتبار أن الهيئة سبق أن ضمنت القرار رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن "معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة بنوداً تمكن من قياس مؤشر فرعي يتعلق بتنظيم التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (سواء أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وهو ما يؤكد على إصرار الهيئة على المضي قدما في العمل على تعزيز الالتزام بمعايير الإدارة الرشيدة.

تتصدر دولة الإمارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأكثر شفافية والأفضل على مستوى مكافحة ممارسات الفساد ضمن مؤشر مدركات الفساد 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

يشار إلى أنه بمقتضى المذكرة التي وقعها د. عبيد الزعابي وراشد الحبسي الرئيس التنفيذي لـ"الإمارات للتصنيف"، تعهد الطرفان باحترام الملكية الفكرية وضمان التطبيق الكامل لحقوق الملكية الفكرية، المتفق عليها بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

وبالإضافة إلى ذلك، نصت المذكرة على تنظيم برامج تدريبية بهدف تطوير وتحسين المستويات المهنية وزيادة الوعي وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات، والاجتماعات، والندوات وورش العمل ذات العلاقة بالطرفين، والاستفادة من البرامج التدريبية والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات على تبادل المعلومات والخبرات والدراسات والبحوث بينهما.

صندوق رأس المال المُخاطر.. الفكرة والانطلاقة والنتائج المتوقعة

يتمثل الهدف الرئيسي للمسرعات الحكومية التي تقدم خدمات لدعم مختلف الجهات الحكومية في تسريع تحقيق أهداف الأجندة الوطنية في أربعة مجالات أساسية هي: المؤشرات الوطنية، والسياسية، والبرامج والمبادرات، والخدمات الحكومية.

وأعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً عن إنجاز نظام قانوني لصندوق رأس المال المُخاطر ضمن أعمال ومشروعات الدفعة الأولى من "المسرعات الحكومية" التي أطلقها، برؤيته الثاقبة، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله، بهدف تسريع العمل على تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية.

المبادرة في جوهرها تعد فكرة مبتكرة؛ فللمرة الأولى يصدر هذا النظام على مستوى المنطقة العربية، وهو ثمرة تعاون بين كل من وزارة الاقتصاد، وهيئة الأوراق المالية والسلع وفريق المسرعات بمجلس الوزراء، كما أن فكرة هذا الصندوق تأتي ضمن رؤية متكاملة للهيئة متطابقة مع الأجندة الوطنية، وهناك بالتأكيد صناديق أخرى على الطريق سيتم الإعلان عنها فيما بعد.

إن النظام- كما يتضح- يشكل نقلة نوعية من أجل تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية خصوصاً في المجالات المرتبطة بالمعرفة والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، وتزويدها بعوامل الاستدامة ومعززات النمو، نظراً لما يمثله رأس المال المخاطر في عالم الاستثمار المعاصر من أداة مبتكرة لتمويل المشروعات الريادية والأعمال المبنية على أفكار لامعة وإبداعية وتوفير عوامل النجاح لها.

خصوصية صندوق رأس المال المُخاطر تتمثل في أنه يعد بمثابة حاضنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إلحاق كافة مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الدولة بالإطار القانوني والتنظيمي للصناديق.

وعادة ما تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشاريع مبتكرة سواء مشاريع للطلاب أو خريجي الجامعات أو مبادرات من رواد أعمال شباب يبتغون خوض معترك الحياة العملية .. توفر هذه الآلية تمويلاً لتلك المشاريع.. وتستقطب مستثمرين من داخل الدولة وخارجها للاستثمار في المشاريع الموجودة حالياً والمشاريع ذات الأفكار المبتكرة.

إذن صندوق رأس المال المُخاطر هو جهة تقوم بكافة الأعمال من حيث التمويل والرعاية، وليس على المستفيد إلا أن يأتي بالابتكار أو المشروع الذي أعده ليتم دمجه في منظومة أو آلية معينة تمكن من تنفيذه طالما كان المشروع مجدٍ ونافعٍ للدولة، وبذلك تقوم هيئة الأوراق المالية بالدور المنوطٍ بها في جذب الاستثمار، ولكن هذه المرة في مشاريع الشباب حديثي العهد بعالم المال والأعمال، والذين قد يجدون صعوبة في التواصل مع الشركات الكبيرة.

> النظام يشكل نقلة نوعية من أجل تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

نظام صندوق رأس المال المُخاطر مستمد من معيار Emirates UCITS، والذي يمثل المظلة العليا لصناديق الاستثمار في الدولة وينظم كافة عناصرها من مؤسسات منشئة لهذه الصناديق أو مجالس إدارات الصناديق ومدرائها والوسطاء والشركات التي تقدم خدمات لها. هذا النظام يتميز بأنه يعكس ما تتميز به دولة الإمارات من خصائص اقتصادية وفي الوقت نفسه فيه نوع من المطابقة مع المتطلبات الدولية التي كشفت عنها دراسة أفضل الممارسات العالمية والتي أظهرت أن الأنظمة التابعة للهيئة الأوروبية هي الأفضل عالمياً.. وتم تطبيق أغلب الاشتراطات الواردة بها مع إضافة اللمسة المحلية عليها.

والمتابع الدقيق لما يجري في الأسواق العالمية يستطيع أن يلحظ أن الولايات المتحدة تمثل نموذجا رائعاً في تطبيق صندوق رأس المال المخاطر؛ ذلك أن أغلب المؤسسات المزدهرة اليوم مثل جوجل- وغيرها من الشركات الرائدة- أساسها شركة تم تمويلها عن طريق رأس المال المخاطر. على سبيل المثال هناك الكثير من الشركات في "وادي السليكون"- الذي يعد هو مركز الصناعات الإلكترونية بالولايات المتحدة جرى تمويلها عن طريق صندوق "رأس المال المخاطر".

صندوق رأس المال المخاطر ليس عمالة أو صانعين مهرة.. بل لديه مستثمرون يمتلكون السيولة ويتصيدون فرص مشاريع قد تكون غير مزدهرة في بداياتها.. أو تتسم بقدر من المخاطر في الصناعة أو قد تعاني من ركود معين.. يتبناها ويمولها، بعد فترة زمنية معينة- يقدرها وفق حساباته- يقوم بإجراء ترقية لها إلى مؤسسات عامة، وتقييمها والحصول على فَرْق التقييم أو قيمة الحصص، ومن ثم يقوم بإدراجها في الأسواق المالية، ويخرج من هذا المشروع ليتحول إلى مشروع جديد يستثمر فيه بنفس الطريقة. فنحن أمام دائرة لانهاية لها.. مشاريع جديدة يُدخِلها المستثمر على سوق المال ثم يَخرج منها لأن سوق المال له وظيفتان Price formations وexits، ولا شك أن ذلك يحقق أهداف التنمية الاقتصادية حيث يتم تمويل شباب ريادة الأعمال.. هؤلاء المستثمرين الذين يستثمرون في هذا الصندوق.

وقد يثور سؤال آخر عن توقيت الإطلاق الذي هو بمثابة دعوة للمستثمرين لطرق هذا المجال.

لا شك أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاد حيوي أثبت نجاعته ومتانته، وكل المؤشرات العالمية تدل على أنه يحقق نمواً جيداً.. اعتماداً على التمويل الذاتي.. كما أنه اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة.. تخلص من الاعتمادية على الرافد الوحيد ممثلاً في قطاع النفط؛ الذي أصبحت حصته لاتتجاوز نسبة 30% من الدخل القومي، وتنخفض هذه النسبة يوماً بعد آخر، وبفضل الرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة أصبح اقتصاداً قائماً على المؤسسات وهذه إحدى خصائص الاقتصاد العالمي....ووفق الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات 2021، يجب أن تنخفض حصة النفط لأقل درجة ممكنة في الاقتصاد الكلي للدولة.

وبالتالي أيضاً.. تعد الصناديق القائمة على المخاطر فرصة جيدة للمستثمر الأجنبي؛ فهذه الصناديق إذا حققت الرواج والنجاح المنشود ستستقطب رؤوس أموال كبيرة من الخارج ؛ نظراً لانفتاح شهية المستثمر الأجنبي على الاستثمار في دولة الإمارات.. وهذه الأوعية قد تكون عنصر جذب لرؤوس الأموال.. خصوصاً أن هناك ضوابط على الاستثمار المباشر في الشركات المساهمة العامة التي هي نسبة 51 لـ 49%، وبالتالي يعتبر صندوق رأس المال المخاطر آلية مناسبة للتغلب على هذه النسبة.

هل يتوجه صندوق رأس المال المخاطر للمستثمرين الصغار؟

يتوجه صندوق رأس المال المخاطر أساساً للمستثمر الذي لديه رؤوس أموال كبيرة، وهو مستثمر مؤسسي يملك قدرات كبيرة على التحليل والتنبؤ.. يستطيع أن يجمع "بيانات كثيفة ومعمقة" ويقدر مدى وجود فرص جيدة في المشاريع التي سيغامر بالاستثمار فيها. وبالتالي يمكن للمستثمر الصغير retail أن يتوجه إلى شراء وحدات هذه الصناديق المطروحة في الأسواق.

ماهي آلية العمل في هذا النوع من الصناديق؟ هل يشارك المستثمر في التخطيط والموافقة على منح المبلغ المالي الذي وضعه في الصندوق بغرض الاستثمار في هذا المشروع، أو هل هذا الصندوق يحتوي على مبالغ مادية لها إدارة خاصة تقوم بدراسة المشاريع، ومن ثم النظر في أن تمول أو لا تمول دون العودة إلى المستثمر؟

الواقع أن الصندوق له مجلس إدارة وكذلك مدراء صناديق محترفين مرخصين من قبل الهيئة، لديهم أدوات تتيح لهم تحليل مقترحات المشاريع وفقاً لدراسات الجدوى المقدمة، وبالتالي يتم انتقاء مشاريع معينة للاستثمار فيها.. بهدف أن يقوم بدور "مزود" يسمونه "provider seed capital" يبين ما هو رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع هذه أو المال الضروري لتوسعها أو تحويلها إلى أنشطة معينة.

وبالنسبة لصناديق راس المال المخاطر، فإن النظام لم يضع حداً للتمويل، غير انه بالنظر إلى المعايير الدولية التي تم الأخذ بها في إعداد النظام يتعين الوفاء بمتطلبات خاصة بالإفصاح والشفافية والتقارير المالية في حال تجاوز رأس مال الصندوق 180 مليون درهم، وهذه الصناديق تحكمها سياسات الاستثمار أيضاً.. كما أن هناك نسب مخاطرة توضع في الاعتبار، حيث يطلب 30% من رأس مال هذه الصناديق للاستثمار في صناديق مخاطرة موازية.

وأخيراً فما الخطوة القادمة بعد إصدار النظام والإفصاح عن هذا الصندوق؟

بما أن موضوع صناديق الأستثمار يعد جديداً على المنطقة، فإننا نقوم بالتوعية والتعريف بهذه الصناديق.. في إطار الخطة الوطنية للتوعية. وبوجه عام فإننا نعتقد أن الصناديق تمثل خياراً ممتازاً للمستثمرين الأفراد حديثي الخبرة بأسواق المال، وأعتقد أن رواجها سيسهم في تحقيق الخطة المستهدفة بأن تكون الإمارات منصة رئيسة ومركزاً عالمياً "hub" لصناعة الصناديق سواء كان تأسيس صناديق أو الترويج له. وبشكل عام أتوقع أن يكون لهذا القرار انعكاسات إيجابية على المحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.. بالنظر لما يتضمنه من آليات تدعم عمل هذه الأطراف، التي تشكل جانباً مهماً من المكونات التنظيمية لأسواق المال المحلية والتي تعد من أهم القنوات الاستثمارية الداعمة للاقتصاد الوطني.

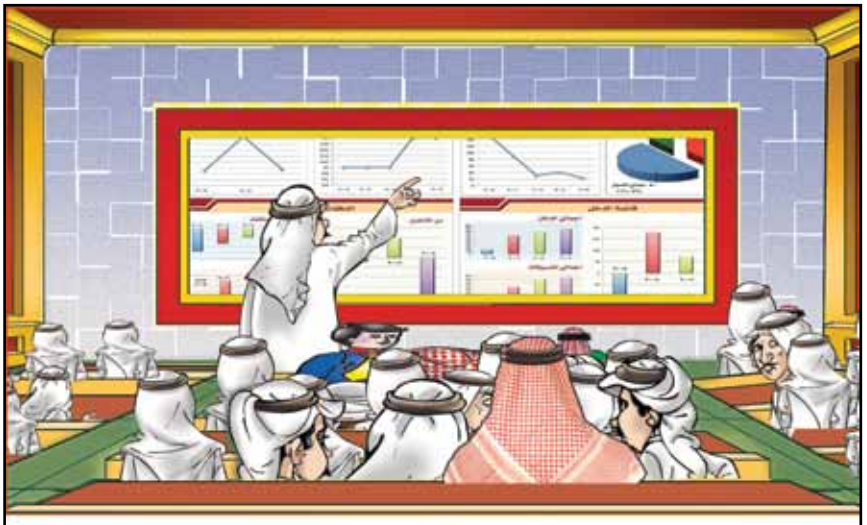

عزيزي المستثمر ...

الإفصاح هو توفير المعلومات لجميع المستثمرين والمهتمين في سوق الأوراق المالية في نفس الوقت وعلى قدم المساواة، سواء كانت هذه المعلومات بيانات مالية أو قرارات جوهرية اتخذتها الشركة، وذلك بهدف تحقيق عدالة التداول، والحيلولة دون استئثار قلة من المستثمرين بالمعلومات المهمة واتخاذ قرارات بالبيع والشراء في ضوء هذه الميزة بينما يفتقد المستثمرون الآخرون لهذه المعلومات مما قد يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية غير موفقة.

«المحافظ الوهمية» ظاهرة تتطلب تضافر الجهود التنظيمية والرقابية والأمنية والإعلامية لمواجهتها والحد من تداعياتها السلبية

نتيجة التطور الهائل الذي لحق بوسائل الإعلام والاتصالات المتعددة وخصوصاً الإنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي تزايدت في السنوات الأخيرة معدلات الاحتيال الإلكتروني في مجالات عدة؛ من بينها ما يتعلق بالمسابقات الوهمية التي تعد بأرباح خيالية، والأدوية غير المرخصة أو المغشوشة، وكذلك عمليات الاستثمار وتنمية الأموال أو ما بات يعرف بالمحافظ الوهمية، حيث لا يمر يوم إلا ويتلقى فيه الشخص رسالة عبر البريد الإلكتروني أو الحساب الشخصي تروج لاستثمار ما سواء في الفوركس أو بورصة الذهب أو تجارة الأراضي في دول أخرى أو تجارة السيارات أو حتى فرص الدراسة أو العمل وغيرها.

الإطار القانوني والتشريعي لسوق الأوراق المالية ضمانة أساسية للحفاظ على بيئة استثمارية سليمة وآمنة

وما يعنينا هنا هو التأكيد- بغض النظر عن دوافع طرفي معادلة جريمة النصب والاحتيال (سواء النصاب المحترف الذي يعزف على وتر طمع وشره الضحية ورغبتها في المكسب السريع دون جهد أو عناء)، على أن الجهات المعنية في الدولة توفر قنوات تضم منتجات وأدوات استثمارية متعددة تتيح فرصة للاختيار أمام الراغبين في تنمية أموالهم واستثمارها بشكل آمن ومن بينها صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية والأسهم والسندات والصكوك وحقوق الاكتتاب والودائع البنكية، وغيرها... وأنه بطبيعة الحال تتفاوت العوائد والأرباح وفق درجة المخاطرة؛ فالمعروف أنها تكون عالية كلما زادت درجة المخاطر وتنخفض كلما قلت نسبة المخاطرة.

اللافت للانتباه هو أنه رغم أن الدولة توفر القنوات القانونية لفرص الاستثمار بشكل متزايد، إلا أنه توجد سهولة ملحوظة في اقتناص الضحية رغم تكرار التحذيرات من الجهات المختصة وبرامج التوعية، ويرجع ذلك في جزء منه إلى توق النفس البشرية للمكسب السريع، والثقة الشفهية التي وضعها الضحايا في أصدقاء أو أقارب سبقوا بالاستثمار في هذا النوع من الأنشطة وساهموا في إغراء هؤلاء الضحايا عن قصد أو بدون قصد.

والملاحظ أن المتلاعبين في مثل هذه الجرائم هم أشخاص على درجة عالية من الذكاء؛ يقومون بتحريك الأموال داخل المحفظة دون وجود استثمارات حقيقة (أو وجود القليل منها لأغراض التمويه) بحيث يتم سداد أرباح المستثمرين السابقين من المساهمات الواردة من المستثمرين الجدد، وهكذا تستمر العملية وقد تنتهي في الغالب بفقدان المستثمرين لأغلب مساهماتهم.

والسؤال هنا ماذا يفعل المستثمر ليحمي نفسه من الوقوع في خطر هذه المحافظ الوهمية؟ هناك بعض الاحترازات الوقائية والإرشادات والأسئلة التي يجب أن يطرحها المستثمر على نفسه قبل المساهمة أو المشاركة في أي محفظة.

فمن الضروري أن نؤكد على أصحاب رؤوس الأموال لتوخي الحذر واتباع السبل الصحيحة حتى لا تضيع مدخراتهم، وإدراك أن أي نشاط تجاري أو

استثماري عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي أو بأي شكل آخر، يجب أن يحصل على ترخيص مسبق من قبل الجهات المعنية في الدولة مثل هيئة الأوراق المالية والسلع أو المصرف المركزي أو دوائر التنمية الاقتصادية في الدولة؛ فالمحافظ الاستثمارية المنظمة هي إحدى أدوات الاستثمار التي تدار من قبل جهات متخصصة ومرخصة في الاستثمار وتخضع لإشراف الجهة التنظيمية والرقابية بالدولة، وأن هذه الأدوات الاستثمارية يتم تنظيمها وفق أنظمة وإطار تشريعي تم وضعه وفق أفضل الممارسات العالمية، ويحظى باعتراف دولي من قبل المنظمات الدولية المختصة ومن بينها المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO " وأنه يعد وفق التقارير الدولية على مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية.

وعلى الشخص الذي يرغب في استثمار أمواله مراعاة عدة نصائح وخطوات للتأكد من جدية الاستثمار ومصداقيته يأتي في مقدمتها تفادي المحافظ غير النظامية التي يؤسسها أو يديرها أفراد ليس لديهم خبرة أو ترخيص، والتأكد من وجود ترخيص رسمي من الجهات الرسمية (هيئة الأوراق المالية والسلع)، وأن تكون المحفظة تابعة لبنك أو مؤسسة مالية حسنة السمعة، ومدى استقرارها، وقدراتها الإدارية والفنية، وعدم وجود تغييرات متتابعة في سياساتها وقراراتها الاستثمارية، والمجال الذي تستثمر فيه، وأداء المحفظة على المدى المتوسط أو الطويل، وما إذا كانت رابحة أم خاسرة، وما إذا كانت توزع أرباحها بشكل دوري منتظم وبدون تأخير، ومدى منطقية الأرباح وتناسبها مع العوائد المماثلة، ومعرفة ما إذا كانت إدارتها كفؤة؛ بالتأكد من كفاءة مدير المحفظة، وأن لديه آلية في اختيار المنتجات التي تناسب وضعه، واستمراره سنوات عدة في إدارته للمحفظة وكونه مرخص من قبل الهيئة، وهل لدى المحفظة إفصاحات منتظمة عن أوضاعها المالية، وهل يوجد لديها حافظ أمين وحسابات منفصلة لدى البنوك ومدقق حسابات وضابط امتثال داخلي. ونؤكد هنا على أن من حق المستثمر- وواجبه كذلك- وفق أنظمة الهيئة، أن يطلع على المستندات التي تجعله مطمئناً إلى قانونية جميع الأنشطة والاستثمارات قبل الدخول فيها.

وحرصاً منها على ضمان ودقة وسلامة التعاملات التي تتم في الأسواق المالية، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع قد قامت- خلال الفترة الأخيرة- بإصدار عدة تشريعات لضمان توفير بيئة تشريعية محكمة تنظم هذه النوعية من التعاملات من بين هذه التشريعات:

- نظام إدارة الاستثمار، وذلك لضمان حسن الإدارة والإشراف.
- نظام صناديق الاستثمار، وفيه ما يكفي من مواد لضبط عمل الصناديق وإحكام الرقابة عليها.
- نظام شركات الإدارة.
- نظام الترويج والتعريف، بحيث يتم ضبط هذا النشاط والتأكد من الترويج فقط للصناديق المسجلة أو المرخصة.

فضلاً عن أن قانون الهيئة يحظر تقديم أي معلومات مغالطة أو الإضرار بمصالح المستثمرين.

ويجوز للهيئة التفتيش على الشركات والصناديق للتحقق من حسن أدائها وعدم خروجها عن حدود نشاطها المصرح لها به، وتستعين الهيئة بعدة آليات للرقابة على أنشطة المحافظ الاستثمارية الخاصة من بينها:

- الزيارات التفتيشية من خلال ادارة الرقابة.
- البلاغات والشكاوى الواردة إلى إدارة التنفيذ.
- رصد الاخبار والمعلومات من خلال متابعة الصحف والمواقع وحسابات التواصل الاجتماعي من خلال ادارة الاعلام.
- المعلومات الواردة من الجهات المعنية.

لا محافظ وهمية في السوق

6 نصائح لقنوات آمنة للاستثمار

قدم الدكتور منذ بركات، مستشار الأوراق المالية في هيئة الأوراق المالية والسلع، 6 نصائح لأصحاب رؤوس الأموال لدى بحثهم عن قنوات آمنة للاستثمار، مشيرا إلى إن معهد CFA ينصح بها.

وشدد على ضرورة التأكد من أن مدير المحفظة مرخص من هيئة الأوراق المالية والسلع.

ونصح أصحاب رؤوس الأموال بمراجعة كل ما يتعلق بمدير المحفظة من موظفين ومكاتب وقدرات إدارية وفنية، والتأكد من أن مدير المحفظة قد درس وضع (السياسة الاستثمارية) المستثمر، وأن لديه آلية في اختيار المنتجات التي تناسب وضعه من حيث (المخاطر والعوائد والمحددات الأخرى في السياسة الاستثمارية).

وأضاف" ينصح بوجود حافظ أمين وحسابات منفصلة لدى البنوك ومدقق حسابات وضابط امتثال داخلي....، إضافة إلى الابتعاد عن الوعود الخيالية.

وحول أهم الأدوات الرقابية التي يجب أن تستحدث للحد من تلك التلاعبات، واقترح بركات أن تتقدم الجهات المعنية بمقترح مبني على الممارسات العالمية بتجريم جمع الأموال دون تفويض قانوني مناسب (تأمين، بنك، محافظ.....)

وشدد على ضرورة تبني مبدأ إطلاق الصفارة في القوانين والأنظمة، ومنع استلام النقد وأن يكون التحويل عبر البنك وبوجود حافظ أمين.

ودعا إلى التنسيق بين الجهات الرقابية للتفتيش والبحث واستقبال الشكاوي، وتعديل التشريعات لزيادة كمية ونوعية العقوبات كأن تكون أضعاف الربح المتحقق أو الخسارة الناتجة عن الجرم.

وشدد على أهمية التوعية المستمرة وبكل الطرق المتاحة.

وحول وجود تحايلات تم رصدها لمحافظ استثمار وهمية على صعيد سوق الأسهم، قال بركات إنه لا يوجد محافظ استثمار وهمية على صعيد سوق الأسهم.. لكن قد توجد شركات تبدي توصيات وتدير اموال المستثمرين بدون ترخيص من الهيئة.

وحول إمكانية وضع رقابة من هيئة الأوراق المالية والسلع على أنشطة المحافظ الاستثمارية الخاصة، أوضح أن الاليات المستخدمة للكشف عن تلك الحالات حالياً هي: رصد الاخبار والمعلومات من خلال متابعة الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال ادارة الاعلام، الزيارات التفتيشية من خلال ادارة الرقابة، البلاغات الواردة إلى ادارة التنفيذ، الشكاوي الورادة إلى ادارة التنفيذ، والمعلومات الواردة من الجهات المعينة.

وتابع أنه في في حال ورود ما يفيد بوجود محافظ وهمية من خلال الآليات أعلاه، تقوم الهيئة بإحالة الموضوع إلى النيابة العام بالإضافة إلى نشر التحذيرات اللازمة بهذا الشأن من خلال موقعها الالكتروني، منوها إلى أن هذا الاجراء ما زال قيد التطبيق بانتظار صدور الضوابط المعتمدة.

معايير الإفصاح في أسواق المال بالدولة تضاهي مثيلاتها في الأسواق المالية المتطورة

الإفصاح بالنسبة لأسواق المال هو بمثابة الروح من الجسد، وشرط لازم لنجاح السوق ونموه. ونقصد بالإفصاح توفير المعلومات لجميع المستثمرين والمهتمين في سوق الأوراق المالية في نفس الوقت وعلى قدم المساواة، سواء كانت هذه المعلومات بيانات مالية أو قرارات جوهرية، وذلك بهدف تحقيق عدالة التداول، والحيلولة دون استئثار قلة من المستثمرين بالمعلومات المهمة واتخاذ قرارات بالبيع والشراء في ضوء هذه الميزة بينما قد تفتقد الغالبية لهذه المعلومات؛ ما قد يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية غير موفقة.

وقد أولت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ اليوم الأول لتأسيسها- وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لترسيخ أسس التعامل السليم وضمان سلامة الأسواق المالية- موضوع الإفصاح أولوية قصوى نظراً لأهميته البالغة في توفير الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة، ولأنه يمثل حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعاملات بالأوراق المالية، فضلاً عن كونه معياراً مهماً لقياس كفاءة السوق وتطوره .

وهكذا فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع "نظام الإفصاح والشفافية" بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (3) لسنة 2000؛ كما راعت الهيئة أن تكون معايير الإفصاح المطبقة لدى أسواق الأوراق المالية في الدولة والمتعلقة بالإفصاح عن التقارير المالية المرحلية والسنوية من أكثر المعايير تطوراً وتشدداً، وذلك وفق أفضل المعايير العالمية ولتضاهي تلك المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وماليزيا.

وبدون شك فإن الهيئة قد قطعت شوطاً كبيراً بالنظر إلى ما تم إنجازه وتطبيقه في مجال الإفصاح على مدى السنوات الماضية من عمر الهيئة والأسواق؛ حيث يخضع "نظام الإفصاح والشفافية" تحديداً وبصفة مستمرة لمراجعة دورية من أجل تحديثه لمواكبة أفضل الممارسات المعمول بها في العديد من الأسواق المتطورة، وتماشياً مع مستهدفات الأجندة الوطنية، وذلك بعد التنسيق والتشاور مع أهل الصناعة والأسواق المالية المحلية والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ويتولى نظام الإفصاح والشفافية تنظيم عملية الإفصاح سواء كان الإفصاح سابقاً للإدراج (مثل شركة حديثة التأسيس أو شركة ناتجة عن تحول شركة مساهمة خاصة) أو لاحقاً له (سواء كان الإفصاح عن البيانات المالية الدورية أو عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة مما لا يتسع المقام هنا لعرضها).

إن أهمية الإفصاح الدوري للشركات المساهمة العامة تكمن في أنه يمَكّن المستثمرين من الاطلاع على القوائم المالية التي تعتبر أساس التحليل المالي. ويتضمن الإفصاح الدوري أربع قوائم مالية أساسية هي: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المالكين. كما تشتمل هذه القوائم على تقرير مجلس الإدارة عن أداء الشركة وتطور أعمالها، وعادة ماتكون القوائم المالية مصحوبة بالإيضاحات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية. وبموازاة ذلك تراعي الهيئة التحديث والتطوير الدائم لكلا النوعين من الإفصاح: الدوري والإفصاح عن الأمور الجوهرية، وذلك وفق الدراسات الدائمة التي تجريها لأفضل الممارسات العالمية.

ومن بين الدراسات المعيارية التي قامت بها الهيئة لأفضل الممارسات العالمية (في أسواق متطورة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة وغيرها) نذكر بعضاً منها- على سبيل المثال وليس الحصر- دراسة عن إفصاح الشركات المدرجة عن خططها ومشاريعها المستقبلية والتغيرات التي

شفافية الأسواق هي الطريق الأمثل لمواجهة الشائعات

تطرأ عليها دورياً، والممارسات العالميةُ في شأن متطلبات إفصاح الشخص الطبيعي والمعنوي حول نسب التملك في أسهم الشركات المدرجة، والممارسات العالمية بشأن المدد القانونية المحددة للشركات المدرجة للإفصاح عن بياناتها المالية، والممارسات العالمية عن الإفصاحات المطلوبة من الشركات خلال فترة الطرح العام، والممارسات العالمية في شأن متطلبات الإفصاح عن نسب تملك كبار المساهمين في أسهم الشركات المساهمة العامة، والممارسات العالمية للإفصاح عن رواتب ومكافآت كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة، ودراسة عن الممارسات العالمية لإلزام عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بالإفصاح عن الأوراق المالية التي تملكها زوجته، وتطور مؤشر مستوى الشفافية لإفصاح الشركات، ومتطلبات فترة الإفصاح عن القوائم المالية للشركات المساهمة العامة.

ووفقا لأنظمة الإفصاح المعمول بها في الدولة فيما يخص دور الهيئة والأسواق في الإفصاح، فإن الأسواق تتولى متابعة التزام الشركات التي تم إدراج أوراقها المالية بالإفصاح عن الأمور والمعلومات الجوهرية والبيانات المالية ونشرها وتوقيت هذا النشر والتحقق من وضوحها وكشفها عن الحقائق التي تعبر عنها. وتقوم الأسواق بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة بإحالة مخالفات الشركات التي تم إدراج أوراقها المالية لأحكام هذا النظام إلى الهيئة للبت فيها واتخاذ الإجراء القانوني الملائم بشأنها. وفي إطار تطبيق نموذج المؤسسات ذاتية التنظيمSRO's، تم إسناد كافة العمليات المتعلقة بإفصاح الشركات المدرجة للأسواق، وتفويض الأسواق بإيقاف التداول في عدد من الحالات، على أن تتولى الهيئة متابعة الإفصاح في عدد محدود من الأمور مثل البت في تقارير مخالفات الشركات المدرجة للأنظمة المتعلقة بالإفصاح المحالة إليها من الأسواق، والتحقق من التزام الشركة عند إعداد تقرير الحوكمة بالنموذج المعتمد من الهيئة، كما تم كذلك نقل تبعية ملف الإفصاح الإلكتروني XBRL كاملاً إلى الأسواق المالية.

وتدرك الهيئة أن الإفصاح عن البيانات المالية هو الأسلوب الناجع للحد من الشائعات ووأدها في مهدها، ولعل ذلك يتضح فيما تضمنه نظام الإفصاح والشفافية فيما يخص الشائعات؛ حيث ينص على أن "من ينشر الشائعات المغرضة عن بيع أو شراء الأسهم يعاقب بالحبس (من 3 أشهر حتى 3 سنوات) أو الغرامة (تتراوح من 100 ألف درهم وحتى 1 مليون درهم) أو كلا العقوبتين"، كما أن الهيئة والسوق المالي وفقاً للنظام المذكور، تلزم الشركة أو الجهة التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق بنشر أية معلومات إيضاحية تتعلق بأوضاعها وأنشطتها بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمرين، وهو ما تحرص كل من الهيئة والسوق على المبادرة به متى وجدت شائعات على أي ورقة مالية مع اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

ولعل من المهم هنا قبل أن نختم هذه العجالة السريعة عن الإفصاح أن نشير إلى تعديل صدر مؤخراً على نظام الإفصاح تم بمقتضاه إلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة بالإفصاح عن البيانات المالية الأولية للعام خلال (45) يوماً من انتهاء السنة المالية، مع إبقاء مدة ثلاثة أشهر للإفصاح عن البيانات المالية السنوية المدققة، وننوه هنا إلى أن ذلك القرار أدى إلى تسريع عملية الإفصاح، أخذا في الاعتبار أن بقاء مدة الثلاثة أشهر لا يعني بالضرورة أن تنتظر الشركة حتى نهاية هذه المهلة للإفصاح عن بياناتها المالية، إذ أن العديد من الشركات تقوم بالإفصاح عن بياناتها المالية في وقت مبكر قبل نهاية هذه المهلة، وهذا ما يتضح جلياً عند مطالعة الصحف اليومية والمواقع الإلكترونية الرسمية للشركات والأسواق المالية. كما نود أن ننوه أخيراً إلى أن الهيئة، وتعزيزاً لمبدأ شفافية الأسواق، ألزمت الشركات المدرجة- بمقتضى نظام الحوكمة- بتأسيس إدارة علاقات المستثمرين بحيث تكون مهمتها الإجابة على أي استفسارات وتساؤلات تتعلق بالشركة وتطور أعمالها، وتوفير جميع المعلومات التي تمكّن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه دون التمييز بينهم، على أن تقوم الشركات المدرجة بإنشاء صفحة خاصة لعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني الخاص بها بحيث يتم تحديثها بشكل دائم يضمن توفير معلومات وأخبار الشركة وتطوراتها والأحداث الجوهرية الخاصة بها، والقوائم المالية السنوية والمرحلية وتقارير مجلس الادارة لعدة سنوات سابقة، وأنشطتها واستراتيجية أعمالها ورؤيتها والخطط المستقبلية لها.

الجمعيات العمومية.. السلطة العليا والسيادة القانونية للمساهمين

يمنح الاستثمار في الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية المستثمر حقوقاً عديدة وردت في التشريعات المنظمة لأسواق المال؛ وتحرص الهيئة على توعية المستثمر بها والتعرف عليها بشكل تام.

وتضع التشريعات المنظمة للأسواق السلطة العليا أو السيادة القانونية في الشركة المساهمة العامة بيد المساهمين الذين يجتمعون من خلال الجمعيات العامة للنظر والمداولة في شؤون الشركة.

الجمعيات العمومية:

يحق للمساهم حضور اجتماعات الجمعية العمومية للشركة ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه، كما يحق له أن ينيب عنه من يختاره لحضور اجتماعات الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة.

كما يحق للمساهم الاشتراك في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية، سواء بمناقشة أعضاء مجلس الإدارة في كافة جوانب عمل الشركة، وكذلك مناقشة مراقب/ مدقق حسابات الشركة أثناء انعقاد الجمعية العمومية في البنود الواردة في البيانات المالية للشركة وأن يستوضح عما ورد فيها.

وتكفل التشريعات للمساهم أثناء انعقاد الجمعية العمومية، حق توجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة ومدقق حسابات الشركة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية، وفي البنود الواردة في البيانات المالية للشركة.

و يحق للمساهم أن يحتكم إلى الجمعية العمومية إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف ويكون قرار الجمعية العمومية واجب التنفيذ، ويبطل أي شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك. (مادة 185/2 من قانون الشركات)

وتتيح التشريعات للمساهم الذي يمتلك (10%) من رأس مال الشركة على الأقل، طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العمومية وذلك قبل البدء في مناقشة جدول الأعمال. (مادة 180 من قانون الشركات)

ويحق للمساهم أثناء انعقاد الجمعية العمومية عند اتخاذ القرارات التصويت على هذه القرارات، ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه.

ويحق له المطالبة بوقف قرارات الجمعية العمومية للشركة أو اتخاذ ما يلزم إزاء هذه القرارات إذا كانت ليست في صالح الشركة أو لصالح فئة معينة من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة، بشرط أن تمثل أسهم المستثمر وأسهم المطالبين معاً بوقف ذلك القرار (5%) على الأقل من أسهم الشركة.

و يحق للمساهم الاعتراض أو طلب بطلان قرارات الجمعية العمومية إذا ما صدرت مخالفة لعقد الشركة أو نظامها أو لم تتخذ الاجراءات السليمة لها اذا ما تمسك بها في محضر الجلسة.

و يحق للمساهم التقدم إلى المحكمة بطلب للبت ببطلان أي قرار تتخذه الجمعية العمومية إذا كان مخالفاً للقانون أو النظام الأساسي للشركة، كما يحق له الاطلاع مجاناً على محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين خلال ساعات العمل المقررة في مركز الشركة. (مادة 190 من قانون الشركات).

ويحق للمساهم الاقتراح على الجمعية العمومية مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة عن الأضرار الناتجة عن أعمالهم المخالفة للقانون وعن أي تجاوز في الصلاحيات أو الغش أو الاهمال، كما يحق للجمعية العمومية عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة ولو نص نظام الشركة على غير ذلك وعلى الجمعية العمومية في هذه الحالة انتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة بدلاً من الذين تم عزلهم. (مادة 168 من قانون الشركات).

و يحق للمساهم الذي يملك أسهماً تمثل (20%) من رأس المال على الأقل أن يطلب من الشركة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، ما لم يحدد النظام الأساسي للشركة نسبه أقل. (مادة 174 من قانون الشركات)

ويحق لأي مساهم يختاره المساهمون رئاسة اجتماع الجمعية العمومية في حالة غياب رئيس مجلس الادارة ونائبه.

متابعة الأداء

يحق للمساهم الاطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والحصول على نسخة منه؛ إذ يحق للمساهم الاطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي على موقع الشركة الالكتروني، ويحق له أن يتقدم بطلب للشركة لإرسال نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي له على نفقته. (مادة 140 من قانون الشركات).

كما يحق له متابعة أداء الشركة من خلال البيانات المالية، بالاطلاع على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي حسابات الشركة المتعلقة بالسنة المالية المنصرمة أثناء ساعات العمل في مركز عمل الشركة الرئيسي، وذلك خلال أسبوعين من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية السنوية، وإجمالاً للمساهم الحق في الحصول على كافة المعلومات التي تخوله ممارسة حقوقه على أكمل وجه ودون تمييز بينه وبين المساهمين الأخرين.

ويحق للمساهم الذي يمتلك (5%) من أسهم الشركة، أن يُقدّم طلباً إلى الهيئة مدعماً بالمستندات الثبوتية بأن تصريف شؤون الشركة قد تمّ أو يتم بطريقة ضارة بمصالح مساهميها أو بعضهم، أو أن الشركة تعتزم القيام بتصرف أو تمتنع عن القيام بتصرف من شأنه الإضرار به، وذلك لإصدار الهيئة ما تراه من قرارات. (مادة 164 من قانون الشركات).

كما تكفل التشريعات الحق للمستثمر في الحصول على نصيب من موجودات الشركة بمقدار مساهمته عند تصفية الشركة، والحق في حرية التداول والتصرف بأسهم الشركة في السوق.

دعوة الجمعية العمومية

يكون للمساهم وفقاً لنسب ملكيته المحددة وبعد استيفاء الشروط المقررة قانوناً، التقدم بطلب عقد اجتماع الجمعية العمومية؛ وتقديم طلب إدراج بند في جدول اعمال الجمعية العمومية شريطة أن يكون واضحاً ولا يتعارض مع أحكام قانون الشركات أو القرارات أو الانظمة الصادرة تنفيذاً له.

و يحق للمساهم قبض أنصبة الأرباح المعلن عنها في الجمعية العمومية.

أخيراً تذكر عزيزي المستثمر أن التعرف على حقوقك كمساهم في الأوراق المالية أمر مهم، ولكن الأهم من ذلك هو أن تحرص على ممارسة هذه الحقوق.

متابعة المسؤولين في الشركات المساهمة ومحاسبتهم

تمنح التشريعات المطبقة في أسواق الأوراق المالية المستثمر الحق في متابعة المسؤولين في الشركات ومحاسبتهم، بما يحافظ على حقوقه.

ويحق للمساهم مباشرة دعوى المسؤولية المدنية في مواجهة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمطالبة بالأضرار التي لحقت به كمساهم من جراء أخطاء ارتكبوها، وذلك إذا لم تقم الشركة برفع الدعوى، كما يحق للمساهم بالشركة الذي رفع دعوى قضائية ضد الشركة أو رئيس أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية أمام المحكمة المختصة الحق في إلزام المدعى عليه و/أو عليهم بتقديم المعلومات التي أشار المدعي عليه الاستناد إليها في دفاعه أمام المحكمة، وتقديم المعلومات التي تُثبت مباشرة حقائق محددة في المطالبة التي أودعها المساهم المدعي لدى المحكمة؛ وأية معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ وكذلك إلزام المدعى عليه بتقديم أية مستندات أو مجموعات من المستندات ترى المحكمة أنها ذات صلة بالدعوى دون تحديد.

ويحق للمساهم بالشركة الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة متى توافرت فيه الشروط المطلوبة، ويحق له الاطلاع على سجل أعضاء ومقرر مجلس إدارة الشركة دون مقابل خلال ساعات العمل. (بند 4 مادة 144 من قانون الشركات).

الاكتتاب

يحق للمساهم في حالة زيادة رأسمال الشركة، أن يكون له الأولوية في الاكتتاب بأسهم الشركة الجديدة بنسبة عدد الأسهم التي يمتلكها. ويبطل كل شرط على خلاف ذلك في نظام الشركة أو القرار الصادر بزيادة رأس المال. وتنحصر الاستثناءات على حق الأولية وفقا لقانون الشركات على الاستثناءات الأربعة التالية (مساهمة الشريك الاستراتيجي - تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة- تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهمها- الاندماج).

ويحق للمساهم بيع حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي والاتصال المستمر مع إدارة الشركة للوقوف على أخر المستجدات، والاطلاع على محاضر الجمعية العمومية مجاناً خلال ساعات العمل المقررة.

الصفقات المبرمة

يحق للمساهم التقدم بطلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها وأية مستندات أو وثائق تتعلق بالصفقات المبرمة مع الاطراف ذات العلاقة، والحق في رفع دعوى قضائية للحصول على كافة المعلومات والحقائق التي تساعد في كشف حقيقة هذه الصفقات.

ويحق له إذا تخلّف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ مجلس الإدارة عن وجود مصلحة مشتركة له تمثل تعارض مصالح التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد وإلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة. (مادة 150 من قانون الشركات)

التحول إلى مساهمات عامة.. نقطة تحول في مسار الشركات

تعد الشركات التي تتخذ شكلاً قانونياً غير المساهمة العامة، قوة أساسية يعتمد عليها الاقتصاد المحلي للدولة، ويعد قرار تحول هذه الشركات إلى المساهمة العامة نقطة تحول جوهرية في مسارها، ويرتبط به العديد من التساؤلات والمخاوف والتحفظات من جهة المؤسسين.

وفي إطار حرص الهيئة على استمرارية هذه الشركات ونجاحها وتوفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة للاستثمار وداعمة لثقة المستثمرين فقد أعدّت هذا الدليل ليجيب على التساؤلات الشائعة، ويوضح الخطوات والإجراءات المرتبطة بعملية تحول الشركات إلى شركات مساهمة عامة وبخاصة في ظل الأحكام الجديدة التي أقرها قانون الشركات التجارية رقم (2) لسنة 2015 وما يتضمنه من تبسيط الإجراءات وتخفيف الشروط وتقليص مدد تحول الشركة وإدراجها في السوق، وبما يراعي تطلعات المؤسسين والمستثمرين.

المكاسب التي تعود على الشركات القائمة عند تحولها إلى المساهمة العامة :

- توسعة أعمال الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية: عملية التحول إلى المساهمة العامة تستثمر نجاح أعمال الشركة محلياً لوضع خطط توسعة إقليمية وقد تكون دولية كبيرة ويعزز قدرتها على أن تتصدر المنافسة مع الشركات الإقليمية والعالمية ومواكبة التطورات وتنفيذ استراتيجية مستقبلية لتحقيق نمو مستدام في ظل الانفتاح المتزايد للتجارة الدولية.

- سهولة التمويل: تتمتع الشركات العامة بشروط تمويل أفضل من الشركات الخاصة كما أنه غالبا ما تكون الشركة الخاصة قبل التحول إلى المساهمة العامة غير قادرة على استغلال فرص مهمة للنمو في السوق بسبب عدم تمكنها من الحصول على التمويل المطلوب في الوقت المناسب، الا انها بعد التحول إلى المساهمة العامة يسهل عليها أن تحصل على :

• تمويل داخلي عن طريق زيادة رأس المال وطرح أسهم الزيادة للمساهمين أو للمستثمرين الاستراتيجيين، دون الحاجة إلى الاعتماد الكلي على الموارد الشخصية للمؤسسين.

• تمويل خارجي بتكلفة منخفضة وبشروط أيسر حيث تكون الشركة المساهمة العامة المدرجة محل اهتمام المؤسسات الاستثمارية والتمويلية والمتعاملين في السوق، وذلك لتوافر معلومات عن الشركة تكفل زيادة الثقة والمصداقية في المركز المالي والأداء التشغيلي المستقبلي للشركة، بالإضافة إلى ميزة التزام

الشركة بمتطلبات الافصاح والشفافية والحوكمة.

• تمويل من الأسواق المالية الدولية عن طريق إصدار السندات أو الصكوك.

- دعم عجلة التنمية الاقتصادية : من خلال جذب رؤوس الأموال وإعادة توظيفها في مختلف مجالات الاستثمار، وزيادة كفاءة تشغيل الشركات، وتوفير فرص العمل وتوفير آلية سهلة لدخول الاستثمارات الأجنبية وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال الشركات المساهمة العامة وبما يدعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

- زيادة كفاءة أسواق المال وتنوع الفرص الاستثمارية بها: الشركات العائلية تمتلك مقومات وخبرات متراكمة في مجال الأعمال تعد مصدراً مثالياً لزيادة عدد شركات المساهمة العامة من خلال تحولها وتوفير فرص لصغار المستثمرين للمساهمة في رأس مال الشركات وتوظيف مدخراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية.

- تعزيز النمو المستدام للشركات العائلية: يوفر الشكل القانوني للشركة المساهمة العامة وتقسيم رأس مالها إلى أسهم تتداول بالأسواق المالية، تجنب العديد من المخاطر المرتبطة بانتقال الملكية بين الأجيال في الشركات العائلية مما قد يؤثر على استمرارية تلك الشركات أو تفككها بين الشركاء، كما يتيح هيكل رأس مال الشركة المساهمة العامة سهولة توزيع حصص الشركة العائلية على أسهم ووضوح ملكية كل مؤسس أو شريك، كما أن اعتماد الشركات المساهمة العامة على الإدارة المؤسسية ومقومات الإدارة الحديثة واستخدام تقنيات الإدارة الفعالة وانفصال الملكية عن الإدارة يتيح الانتقال السلس للملكية في مراحل نموها المختلفة وسهولة خروج غير الراغبين بالاستمرار مع فصل سير أعمال ونشاط الشركة عن الروابط والمصالح والخلافات العائلية للمالكين .

- تطبيق أفضل الممارسات العالمية واعتماد مفاهيم الإدارة الحديثة: تمثل عملية التحول إلى شركة مساهمة عامة خطوة أساسية تحفز الشركات لتبني أفضل الممارسات العالمية وبما يحد من تداخل الصلاحيات والمسؤوليات ويعزز قدرة الشركات على الاستمرار، وبخاصة فيما يخص فصل الإدارة عن الملكية وتطبيق قواعد الحوكمة وعلاقات المستثمرين ومعايير المحاسبة الدولية، كما أن قيام جهات عديدة بتقييم أداء الشركة والإدارة من خلال الإفصاحات والتقارير الدورية يتيح للإدارة إعادة تقييم ومراجعة الأداء وتصحيح الأخطاء بشكل دوري ومنتظم .

- زيادة القيمة الاقتصادية للشركة وتوفيرسيولة للمساهمين: غالباً ما تكون الشركات العامة ذات قيمة أعلى من الشركات الخاصة، وذلك نتيجة لوجود سوق لأسهم الشركة العامة يمنح مساهميها آلية منتظمة تمكنهم من بيع أسهمهم مما يحقق سيولة وشفافية أكثر.

- استقطاب الكفاءات المهنية: تحول الشركة إلى المساهمة العامة وإدراجها في السوق المالي يؤدي إلى اجتذاب موظفين أفضل ذوي خبرات في شركات عالمية كما أن منح خيار شراء الأسهم ذات القيمة السوقية المعروفة كحافز يؤدي إلى جذب المزيد من الكفاءات والحفاظ عليها ويشجع على المزيد من العطاء.

- تحسين صورة الشركة ومنح ثقة أكبر للعملاء والموردين: طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام وتحولها للمساهمة العامة يزيد من تسليط الضوء على الشركة مما يؤدي إلى زيادة الوعي بين العملاء والمستثمرين، وبالتالي زيادة المصداقية من قبل العملاء والموردين وكذلك المستهلك.

- زيادة فرص عمليات الاندماج والاستحواذ: تعتبر الأسهم المتداولة بشكل عام مصدر خصب لعمليات الاندماج تجذب المؤسسات الراغبة بالشراكة مما يزيد فرص التوسع الإقليمي أو الدولي ويسهل عمليات الاستحواذ المحتملة.

- تقييم مستمر للشركة: تعتبر القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة مؤشراً لقيمة الشركة يستند إليه سعر العرض عند طرح أي أسهم للشركة في المستقبل.

– تكوين الثروة: غالباً ما تكون القيمة السوقية للشركات العامة أعلى بكثير من مثيلاتها من الشركات الخاصة، وبالتالي فهي تكون ثروة لمؤسسي الشركة وموظفيها.

شروط التحول إلى شركة مساهمة عامة:

يشترط لتحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة مضي مدة لا تقل عن سنتين ماليتين للشركة الراغبة في التحول وأن تكون قد حققت أرباحا تشغيلية صافية قابلة للتوزيع على المساهمين لا يقل متوسطها عن عشرة في المائة من رأس المال، وذلك خلال السنتين الماليتين السابقتين لطلب التحول.

– تتمثل المراحل الأساسية لتحول الشركات إلى شركات مساهمة عامة فيما يلي:

أولاً: مرحلة ما قبل الاكتتاب:

- موافقة الشركاء على اتخاذ قرار بالتحول إلى شركة مساهمة عامة.
- تعيين المستشار المالي والمستشار القانوني لعملية الطرح لإعداد الدراسات والتقارير اللازمة وتشمل (خطة العمل المستقبلية للشركة / دراسة تقييم الشركة / نشرة الاكتتاب العام).
- إعداد خطة التحول وهيكلة عملية الطرح.
- استيفاء المستندات والوثائق والتعهدات المطلوب إرفاقها مع طلب التحول.
- تقديم طلب التحول إلى كل من السلطة المحلية المختصة والهيئة.
- الحصول على الموافقة النهائية والبدء في الأنشطة الدعائية والترويجية.

ثانياً : مرحلة الاكتتاب العام:

- إعلان نشرة طرح الأسهم للاكتتاب العام .
- تحديد سعر الاكتتاب النهائي من خلال عملية بناء الأوامر.
- إعلان سعر الاكتتاب النهائي في صحيفتين يوميتين.
- غلق باب الاكتتاب والتخصيص ورد الأموال الفائضة.

ثالثا : مرحلة الإدراج والتداول:

- عقد الجمعية التأسيسية الاولى للشركة المساهمة العامة الجديدة.
- تسجيل الشركة المساهمة العامة الجديدة لدى الهيئة.
- الإدراج والتداول في سوق الأوراق المالية.

الالتزامات المستمرة المترتبة على الشركة بعد عملية التحول إلى المساهمة العامة والإدراج بالسوق

بعد الانتهاء من تحول الشركة إلى المساهمة العامة وإدراجها في السوق المالي عليها مراعاة الالتزام باعداد القوائم المالية المرحلية والسنوية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق المستقل لتلك القوائم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية من خلال مدقق حسابات معتمد لدى الهيئة والامتثال لقواعد الإفصاح والشفافية وضوابط حوكمة الشركات التي تضعها الهيئة وعقد الجمعية العمومية السنوية للمساهمين والقيام بتوزيعات الأرباح بما يتفق مع متطلبات قانون الشركات واجراءات الهيئة والنظام الأساسي للشركة وما تقرره الجمعية العمومية السنوية لها وكذلك تضمين الهيكل التنظيمي للشركة موظف معني بعلاقات المستثمرين أو تعيين جهة مرخصة من الهيئة للقيام بتلك المهمة.

الفترة الزمنية

تتطلب عملية الطرح العام عادةً فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حال استيفاء كافة المتطلبات.

إدراج شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يمكن لشركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتخذ شكل شركات ذات مسؤولية محدودة الإدراج في السوق المالي من خلال تحويلها إلى شركات مساهمة خاصة حسب اجراءات وزارة الاقتصاد ومن ثم الإدراج في السوق المالي، ويكون التداول في السنة الاولى محصورا بين المؤسسين وبعد انقضاء السنة المالية الاولى يكون التداول متاحا لجميع المستثمرين وحسب قيود الملكية المحددة بالنظام الاساسي للشركة، ويشترط قانون الشركات التجارية عدم تجاوز عدد مساهمي الشركة المساهمة الخاصة لـ 200 مساهم وألا يقل رأس المال عن

عزيزي المستثمر ...

تولى دائماً بنفسك إصدار أوامر الشراء والبيع .. سواء عن طريق الأوامر الخطية أو هاتف الشركة المسجل، وذلك تفادياً لتنفيذ تداولات (شراء أو بيع أسهم) في حسابك دون موافقتك.

أنواع البيع على المكشوف في ندوة بسوق أبوظبي

ضمن المشروع الوطني لتوعية المستثمرين الذي تنظمه هيئة الأوراق المالية والسلع تحت شعار "عزز معلوماتك تنمو استثماراتك"، وفي إطار جهود الهيئة بالتعاون مع الأسواق المالية لتعميق المعرفة بالأنظمة التي تسهم في تطوير الأداء بالسوق المالي، وبما يسهم في زيادة آليات التداول وفق الممارسات المعمول بها عالمياً، وتطبيقاً لسياسة الهيئة بتنظيم الأسواق ذاتية التنظيم للأمور التشغيلية، عقدت هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع سوق أبوظبي للأوراق المالية ندوة توعية للوسطاء والمحللين الماليين ناقشت أنواع "البيع على المكشوف".

وقدم د. منذر بركات مستشار الأسواق المالية بالهيئة، عرضاً تناول آليات عمل البيع على المكشوف الفني الذي يسمح للوسيط بيع الأوراق المالية التي لا يملكها المستثمر بضمان من الوسيط بتسليم هذه الأوراق عند التسوية.

وأوضح أنه في حال عدم شراء المستثمر للورقة المالية في نفس يوم البيع، يقوم الوسيط بتوفير الورقة المالية عند التسليم إما من محفظته أو باقتراضها من مستثمر آخر أو عن طريق الشراء الإجباري عبر المقاصة أو بالتعويض النقدي للمشتري عبر آليات السوق في التعويض مع إضافة غرامات لعدم التسليم. وأضاف "وضع السوق أحكاما لتحديد الأوراق المالية القابلة للبيع على المكشوف مثل السيولة ومعدل الدوران والأسهم الحرة وغيرها، كما تضع السوق الحالات التي يجوز لها توقف البيع على المكشوف مثل نزول سعر الورقة إلى 5% أو أن كمية الأوراق المباعة على المكشوف وصلت حد 10%.

أما عن البيع على المكشوف المنظم (المغطى)، فأوضح أن آلية عمله تنقسم إلى قسمين: الأول يتعلق بعملاء (NON DVP) حيث يتوجب اقتراض الورقة المالية وتحويلها من حساب المقرض إلى حساب المقترض الذي ينوي بيعها على المكشوف قبل وضع أمر البيع على منصة التداول ومن ثم تسليمها للمشتري المحتمل. ويقوم البائع على المكشوف بإعادة شرائها بأمر من المقرض أو عند انتهاء عقد الاقتراض.

وقال "يحتفظ الوسيط بمتحصلات البيع بالإضافة إلى ما تفرضه أنظمة الهيئة والسوق من هامش أولي بقيم 50% من متحصلات البيع، مع الحفاظ على هامش مستمر بقيمة أعلى من هامش الصيانة... وإذا انخفض الهامش عن هامش الصيانة يقوم الوسيط باستدعاء المستثمر لتغذية الحساب إلى الهامش الأولي وعند فشل العميل بالتغذية يقوم الوسيط بإعادة شراء الأوراق المالية وإغلاق مركز البيع على المكشوف ورد ما تبقى من الأموال للعميل.

وتابع "بالنسبة للقسم الثاني والمتعلق بعملاء(DVP)، فيتبع نفس الآلية باستثناء تبديل شرط الاقتراض المسبق وتحويل الأوراق المالية قبل إدخال أمر البيع بشرط تأكد الوسيط من دخول ذات العميل بعقد اقتراض يضمن تحويل الأوراق المالية يوم التسوية.

وبالنهاية تم عرض أمثلة وحالات عملية للبيع على المكشوف مع توضيح تأثر الحسابات والمراكز المالية لكل من الوسيط والعميل عند أي تغير في أسعار الأوراق المالية المباعة على المكشوف وكيفية أتمتة هذه الحسابات باستخدام مايكروسفت اكسل لحساب سعر الورقة الذي يخفض الهامش إلى هامش الاستدعاء واحتساب المبلغ المطلوب استدعاؤه لتغذية الحساب والرجوع إلى الهامش الأولي.

من جانبه، عرف عمر السركال مدير قسم الرقابة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، البيع على المكشوف الفني على أنه عملية قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يمتلكها على أن يلتزم بتوفيرها خلال فترة التسوية T+2، وأوضح أن الوضع الجديد المقترح لعملية البيع على المكشوف الفني في سوق ابوظبي تتضمن مايلي:

عند ادخال أمر بيع على الأوراق المالية يقوم نظام التداول والمقاصة، وذلك من خلال حساب مخصص

لعمليات البيع على المكشوف الفني، بالتالي:

• قبول أوامر البيع المدخلة من قبل الوسطاء حتى لو لم تتوفر الأسهم المراد بيعها بشرط إضافة الوسيط هامش ضمان نقدي لقيمه العملية بنسبة 50%.

• يتم ادخال الأمر في سجل الأوامر حسب الأولويات المطبقة مع مؤشر يبين أن الأمر بيع على المكشوف.

• عند إتمام الصفقة؛ يتم إضافة الأسهم إلى المشتري بصفه مستفيد، وتقيد بسالب في حساب البائع.

• على العميل البائع تغطية القيد السالب بطرق مختلفة.

• يحق للوسيط أغلاق الصفقة بالشراء (عكس عملية البيع على المكشوف الفني) في حاله انخفاض الهامش.

• في يوم التسوية (T+2) .. يتم تسويه الصفقة عن طريق تحويل القيمة إلى الوسيط البائع، ويتم تغير الصفة من مستفيد إلى مالك للعميل المشتري .

وأوضح السركال أنه يتعين على شركة الوساطة الحصول على موافقة وتوقيع العميل على نموذج فتح الحساب ونموذج اتفاقية البيع على المكشوف الفني والتي يجب أن تتضمن بشكل خاص المعلومات والبيانات المبينة أدناه:

• تحديد مفهوم البيع على المكشوف الفني والمخاطر التي قد يتعرض لها العميل جرّاء ذلك.

• بيان تفصيلي بالحقوق والالتزامات المترتبة على كل من العميل وشركة الوساطة.

• بيان تفصيلي بصلاحيات شركة الوساطة في حال عدم تقيد العميل بأي من التزاماته، وخاصةً فيما يتعلق بتغطية القيد السالب.

• تحديد طرق إخطار العميل عند البيع على المكشوف الفني وعند انخفاض نسبة هامش الضمان.

• تحديد هامش الضمان وفق النسب المقررة.

كما يجب على السوق أن يقوم بتقييم الأوراق المالية المدرجة المسموح ببيعها على المكشوف ومراجعتها كل ستة أشهر، وذلك بناء على معدل دوران السهم، أو وجود صانع للسوق، أو وجود عقد لمزود السيولة. كما يتعين على السوق أن يفصح وينشر الأوراق المالية المدرجة المسموح ببيعها على المكشوف إلى جميع المعنيين من خلال موقع السوق، كما يُعلم السوق الوسطاء المرخصين لآلية البيع على المكشوف الفني بذات المعلومة وبالتالي يلزم عليهم إخطار عملائهم بالأوراق المالية المدرجة المسموح ببيعها على المكشوف الفني. وتطرق العرض التوضيحي إلى الجوانب الخاصة بالإفصاح والنشر بما يخص تداول الأوراق المالية على المكشوف، وكذلك شروط بيع الأوراق المالية على المكشوف خلال جلسة التداول، بالإضافة إلى حالات الإيقاف التلقائي لعملية البيع على المكشوف من قبل السوق، والتزامات الجهة المصرح لها، والشروط والطرق المتاحة لتغطية الأوراق المالية المباعة على المكشوف الفني، وكذلك التكييف المحاسبي لدى العميل عند شركة الوساطة.

«الأوراق المالية» تعرّف المستثمرين بآليات السوق

عقدت هيئة الأوراق المالية والسلع»، ندوة توعية للمستثمرين في قاعة سوق دبي المالي، في إطار مشروعها الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية. وأكدت الهيئة أنها تستهدف جميع المتعاملين في الأسواق المالية خاصة صغار المستثمرين وحديثي العهد بالأسواق المالية، فضلاً عن العاملين بصناعة الخدمات المالية كالوسطاء والمحللين الماليين، ومسؤولي الإفصاح بالشركات المدرجة، وأعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة، وطلبة المدارس والجامعات.

قدم وضاح الطه، المحلل والخبير المالي، الندوة التي جاءت تحت عنوان: "تكوين محفظة الأسهم.. والفرق بين الاستثمار والمضاربة في الأسواق المالية". واستعرض الطه العديد من الجوانب منها القرارات الاستثمارية للمتداولين، وطرق تكوين محفظة استثمارية متنوعة ذات مخاطر محدودة، فضلاً عن بعض السلوكيات الخاطئة للمستثمرين الجدد.

وشدد الطه على أنه ينبغي على المستثمر أن يكون على دراية بالأسهم التي يرغب بضمها إلى محفظته، ومعرفة أساسياتها، فكلما كانت قوية، انخفضت نسبة المخاطرة، كما يجب تحديد الشخصية الاستثمارية للفرد، فضلاً عن تنويع الاستثمار وعدم استهلاك كل السيولة، وادخار جزء منها وعدم الإفراط في الاقتراض.

وقال إن تكوين المحفظة يتطلب العديد من الأمور، منها معرفة درجة تحمل المخاطرة من خلال تشخيص السلوك الاستثماري، إلى جانب تحديد الإطار الزمني وتحديد هدف المحفظة، سواء كان مضاربة أو استثماراً، فضلاً عن تقييم أساسيات الأسهم المستهدفة والنظرة المستقبلية للأسهم، وتقييم العوامل المؤثرة فيها، إلى جانب التركيز على عنصر التنويع بهدف تقليل المخاطرة، وأهمية احتساب العائد ومقارنته بعائد السوق أو العائد المستهدف. وأضاف أن على المستثمر أن يختار شخصيته الاستثمارية ما بين المخاطرة التي تلجأ إلى تعظيم العائد، وبالمقابل القدرة على تحمل مخاطر عالية، والمحافظة التي تقبل عوائد متدنية نسبياً، بهدف عدم تحمل مخاطر عالية، والتي تحاول خلق توازن بين العائد والمخاطرة.

وأشار إلى أن المستثمر الفرد العادي عادة ما يقوم بالتركيز على حركة السهم عند الشراء وعدم الاهتمام بتأثيرها على تشكيلة المحفظة، في الوقت الذي يجب أن يؤدي التنوع إلى تخفيض المخاطرة. ولفت الطه إلى أن أنماط التداول تكوّن السلوك الاستثماري طويل الأمد، وهو الأصل في الاستثمار بالأسواق المالية والسلوك المضاربي، الذي يستهدف التداول لفترات قصيرة ويعول على التغير في القيمة السوقية للسهم، والسلوك المقامر الذي لا يستند إلى أساس بقدر ما يحاول اللحاق بحركة سهم أو أسهم دون معرفة السبب.

ندوة «التحليل الفني» للمستثمرين

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع سوق دبي المالي، ندوة تحت عنوان "التحليل الفني واستراتيجيات بناء المحافظ الاستثمارية» في إطار جهودها لتوعية المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية ضمن برنامجها الوطني. وتطرق حسام الحسيني المحلل المالي خلال الندوة التي أقيمت في مقر سوق دبي المالي، إلى أساسيات التحليل الفني ودراسة حركة الأسواق باستخدام الرسومات البيانية من أجل التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية. وأكد الحسيني أن الهدف الرئيسي من الاستثمار يكمن في تحقيق عوائد مالية، مع وجود بعض المخاطر التي قد تكبد المتداولين خسائر مع تقلب الأسواق، مشيراً إلى أن التحليل الفني يعتبر من الأساليب المتاحة لتحليل السوق وبناء القرارات الاستثمارية، ولكن هذه الأساليب تحتوي على بعض العيوب. وأوضح أن على المتداولين معرفة عيوب التحليل الفني وكيفية التغلب عليها، وتوظيف هذه الأساليب في طريقة منهجية وعدم التحيز لأسلوب معين. وقال الحسيني إن هنالك 7 أساليب للتحليل الفني في الأسهم هي: "المؤشرات الفنية» و"الدعم والمقاومة» و"النماذج الفنية» و"الشموع اليابانية» و"التحليل الموجي» و"الدورات السعرية» وبعض الأساليب الأخرى مثل "التحليل الفني الإحصائي» و"التحليل الفني باستخدام الذكاء الاصطناعي» و"التحليل الفني باستخدام الأساليب المتكيفة وذاتية التغيير». وبيّن الحسيني أبرز الفروقات بين المحلل الأساسي والفني، مشيراً إلى أن المحلل الأساسي المتخصص في التحليل، يدرس الأسباب وراء حركة السوق وتحليل قوى العرض والطلب في سوق أو قطاع معين وعادة ما يركز على الفترات الزمنية طويلة الأجل.

79 شركة توزع 32.48 مليار درهم عن العام 2016

وزعت 79 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوقي "أبوظبي للأوراق المالية" و"دبي المالي"، أرباحا نقدية وأسهم منحة بقيمة 32.48 مليار درهم عن العام 2016.

ووزعت 70 شركة مساهمة أرباحا نقدية بقيمة 30.64 مليار درهم، بينما وزعت 4 شركات أسهم منحة بقيمة بلغت 730.5 مليون درهم، فيما وزعت 5 شركات أرباحا نقدية وأسهم منحة بقيمة 1.11 مليار درهم.

وتصدرت شركات قطاع البنوك الشركات الأكثر توزيعاً للأرباح النقدية مستحوذة على 54% من إجمالي التوزيعات وبواقع 17 مليار درهم، تلاها شركات قطاع الاتصالات بنسبة 25.8% من إجمالي التوزيعات وبواقع 7.9 مليار درهم، فيما بلغ إجمالي توزيعات شركات قطاع العقار 3.52 مليار درهم، تلاها شركات قطاع التأمين التي وزعت 567.66 مليون درهم، فيما وزعت شركات قطاع النقل 560.9 مليون درهم.

ووزعت شركات قطاع الصناعة 533 مليون درهم، تلاها شركات الخدمات التي وزعت 409.4 مليون درهم، تلاها شركات قطاع الاستثمار والخدمات المالية التي وزعت 388.9 مليون درهم، فيما وزعت شركات قطاع السلع الاستهلاكية 188.8 مليون درهم.

ووزع 14 بنكا مدرجاً أرباحاً بقيمة 16.56 مليار درهم، تصدرها بنك الخليج الأول بتوزيعات قيمتها 4.5 مليار درهم فيما وزع بنك أبوظبي الوطني 2.36 مليار درهم ليبلغ إجمالي توزيعاتهما 6.86 مليار درهم وذلك قبل الدمج.

وبلغت قيمة توزيعات بنك الامارات دبي الوطني 2.22 مليار درهم، تلاه بنك دبي الاسلامي بواقع 2.219 مليار درهم، تلاه بنك أبوظبي التجاري بواقع نحو 2 مليار درهم، فيما وزع مصرف أبوظبي الإسلامي 776.7 مليون درهم.

وبلغت قيمة توزيعات شركتين مدرجتين في قطاع الاتصالات 7.9 مليار درهم، حيث وزعت شركة الإمارات للاتصالات"اتصالات" 6.95 مليار درهم عن العام 2016، بينما بلغت قيمة توزيعات شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو" 951.9 مليون درهم.

ووزعت 7 شركات مساهمة عامة مدرجة ضمن قطاع العقار نحو 3.52 مليار درهم وبنسبة بلغت 11.49% من إجمالي التوزيعات في السوقين.

ووزعت شركة إعمار مولز 1.3 مليار درهم، فيما وزعت شركة إعمار العقارية 1.07 مليار درهم تلتها شركة الدار العقارية بتوزيعات بلغت قيمتها 864.8 مليون درهم، ومن تم شركة رأس الخيمة العقارية بتوزيعات بلغت قيمتها 100مليون درهم .

ووزعت 19 شركة من قطاع التأمين 567.661 مليون درهم، كان أعلاها من نصيب شركة أورينت للتأمين وبواقع 100 مليون درهم، تلتها شركة الإمارات للتامين التي وزعت 67.5 مليون درهم تلتها شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وبقيمة 56.2 مليون درهم.

ووزعت 11 شركة في قطاع الصناعة 533 مليون درهم، تصدرتها شركة سيراميك رأس الخيمة بقيمة 128.7 مليون درهم، تلتها شركة الاسمنت الوطنية بقيمة 89.7 مليون درهم، فيما وزعت شركة اسمنت الخليج 82 مليون درهم تلتها شركة اسمنت الاتحاد بتوزيعات قيمتها 73.6 مليون درهم.

ووزعت شركتان من قطاع النقل 560.9 مليون درهم، حيث وزعت شركة العربية للطيران 326.6 مليون درهم، فيما وزعت شركة أرامكس 234.25 مليون درهم.

وفي قطاع الاستثمار والخدمات المالية، وزعت شركة الواحة كابيتال 388.9 مليون درهم.

ووزعت 7 شركات مساهمة عامة مدرجة في قطاع الخدمات نحو 409 مليون درهم.

وتصدرت شركة أبوظبي الوطنية للفنادق شركات قطاع الخدمات في قيمة التوزيعات وبواقع 122 مليون درهم تلتها شركة طيران أبوظبي بقيمة 75.6 مليون درهم.

ووزعت 7 شركات مساهمة ضمن قطاع السلع الاستهلاكية 188.8 مليون درهم كان نحو نصفها من نصيب مجموعة أغذية التي وزعت 90 مليون درهم، تلتها شركة دبي للمرطبات التي وزعت 63 مليون درهم.

وعلى صعيد متصل، وزعت 4 شركات مساهمة عامة أسهم منحة عن العام 2016 بقيمة 730 مليون درهم وهي مصرف الشارقة الذي وزع 242.5 مليون وبنسبة 10%، بينما وزع مصرف عجمان أسهم منحة بقيمة 56.8 مليون درهم، ووزعت المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق 113.4 مليون درهم، فيما وزعت شركة الاتحاد العقارية 317.7 مليون .

وقامت 5 شركات مساهمة عامة مدرجة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة عن العام 2016، فقد وزعت شركة دبي للاستثمار 688 مليون درهم منها 486 مليون درهم نقداً و202 مليون درهم أسهم منحة. ووزع بنك الفجيرة الوطني نحو 190 مليون درهم نقدا ومنحة وبواقع 95.3 مليون درهم منحة ومثلها نقداً. ووزعت شركة كابيارا المتحدة للألبان نحو 5 مليون درهم منها 3 مليون نقداً و2 مليون درهم منحة. ووزعت شركة الخليج الاستثمارية 20 مليون درهم منها 15 مليون نقداً و5 مليون درهم منحة، فيما وزعت شركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار" نحو 207 مليون درهم منها نحو 174.7 مليون درهم نقداً و32.7 مليون درهم نقدا.

بنك الإمارات دبي الوطني

البنك الرائد في الشرق الأوسط.
الإسم الذي يثق به الجميع حول العالم.

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 مارس2017 بلغ مجموع أصول المجموعة 452 مليار درهم. وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90% من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 222 فرعاً إضافة إلى 1013 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. وتقوم المجموعة بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والانماء في دولة الامارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com/ar

نافذتك على:

- آخر أخبار ومستجدات سوق الإمارات للأوراق المالية
- إحصائيات وبيانات الشركات المدرجة وشركات الوساطة
- القرارات والأنظمة المالية المحدثة

تصفح بوابة الهيئة الإلكترونية:

www.sca.gov.ae

مواقع الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي:

scauae sca.uae sca_uae sca_uae